

Distr.: General  
10 August 2012  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٤٠ من جدول الأعمال المؤقت\*

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١

إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢\*\*

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

هذا التقرير مقدم وفقا لقرارات الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بء (الفقرة ٥ (هـ))، و ٢٤٤/٥٤ (الفقرتان ٤ و ٥) و ٢٧٢/٥٩ (الفقرات ١ إلى ٣) و ٢٦٣/٦٤ (الفقرة ١). وهو لا يغطي أنشطة الرقابة المتعلقة بإدارة عمليات حفظ السلام أو إدارة الدعم الميداني أو بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، إذ إنها ستعرض على الجمعية في الجزء الثاني من التقرير خلال الدورة السابعة والستين المستأنفة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، والممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ٢٨٤ تقريراً من تقارير الرقابة، منها ١٣ تقريراً من التقارير الموجهة إلى الجمعية العامة و ٤٦ تقريراً من تقارير الإغلاق. وتضمنت التقارير ٨٠٧ توصيات لتحسين الضوابط الداخلية، وآليات المساءلة، وكفاءة وفعالية التنظيم. وقد صُنِّفت ٦٥ توصية من تلك التوصيات باعتبارها مهمة للغاية بالنسبة للمنظمة.

\* A/67/150

\*\* باستثناء الرقابة على أنشطة حفظ السلام، التي سيقدم تقرير عنها في الوثيقة A/67/297 (Part II).



الرجاء إعادة استعمال الورق

190912 180912 12-45985 (A)



وتصل الآثار المالية المترتبة على توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية التي صدرت خلال تلك الفترة إلى ما يناهز ٤,٧ ملايين دولار. وتهدف هذه التوصيات إلى تحقيق وفورات في التكلفة، واسترداد المدفوعات الزائدة، وتحقيق المكاسب في الكفاءة، وإجراء تحسينات أخرى. وبلغ إجمالي الآثار المالية المترتبة على التوصيات المماثلة التي تم تنفيذها بصورة مرضية خلال هذه الفترة حوالي ٢,٥ ملايين دولار. وتقدم الإضافة لهذا التقرير (A/67/297 (Part I)/Add.1) تحليلاً مفصلاً لحالة تنفيذ التوصيات، وشرحا للتوصيات التي تترتب عليها آثار مالية. وعملاً بالفقرة ١ (ج) من القرار ٢٧٢/٥٩، يحق للدول الأعضاء الاطلاع على تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بناءً على طلبها. وترد العناوين الكاملة لجميع تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية على شبكة الإنترنت ([www.un.org/Depts/oios/pages/rep\\_and\\_pub.html](http://www.un.org/Depts/oios/pages/rep_and_pub.html)).

## المحتويات

## الصفحة

٤	تمهيد .....
٦	أولا - مقدمة .....
٦	ثانيا - المبادرات الداخلية .....
٦	ألف - بحمل الجهود المبذولة لتعزيز مهام مكتب خدمات الرقابة الداخلية .....
٩	باء - التعاون والتنسيق .....
١٠	جيم - العوائق التي تعوق عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية .....
١٠	ثالثا - تعزيز فعالية تقارير المراجعة الداخلية للحسابات .....
١٠	ألف - تعيين درجات تقييم مراجعة الحسابات .....
١١	باء - زيادة فعالية رصد التوصيات .....
١٢	جيم - المصطلحات الرقابية المهمة .....
١٢	رابعا - تحليل اتجاهات مخاطر المراجعة الداخلية للحسابات .....
١٩	خامسا - نتائج الرقابة .....
١٩	ألف - شعبة المراجعة الداخلية للحسابات .....
٣٥	باء - شعبة التفتيش والتقييم .....
٣٧	جيم - شعبة التحقيقات .....
٣٩	سادسا - متطلبات التقارير المطلوب تقديمها .....
٣٩	ألف - المخطط العام لتجديد مباني المقر .....
٤٣	باء - لجنة الأمم المتحدة للتعويضات .....
	جيم - تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا وفي مكتب الأمم المتحدة في نيروبي .....
٤٤	الأمم المتحدة في نيروبي .....

## المرفق

٤٦	لمحة عامة عن متطلبات إعداد التقارير الصادر بها تكليف .....
----	--

## تمهيد

يسرني أن أقدم التقرير السنوي عن الأنشطة غير المتصلة بحفظ السلام التي اضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية (المكتب) خلال السنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة الجارية ونتائج العمل المنجز خلال تلك الفترة، والمبادرات الجارية تنفيذها بهدف زيادة كفاءة وفعالية العمليات المنوطة بالمكتب. ويسرني الإفادة بأن فريق إدارة المكتب يحرز تقدماً في جميع المجالات التي حددناها على أنها بحاجة إلى الاهتمام.

١ - التخطيط ووضع الأولويات - وضع المكتب رؤية واضحة بناء على توقعات الجهات المعنية المتعاملة معنا، ويعكف على رصد البيئة التي يعمل بها بحثاً عن الإشارات التي تنم عن أن الأمر قد يستدعي إجراء تغييرات في الأولويات والاتجاه. ونحن نقوم بذلك عن طريق إجراء الاتصالات وإقامة علاقات مع عملائنا ونظرائنا، ومن خلال المشاركة كمراقبين في عدة لجان وأفرقة عمل.

٢ - القدرة على الإنجاز - يحرز المكتب تدريجياً تقدماً في حل مسائل الشواغر التي طال أمدها. وبلغ معدل الشواغر ١٥ في المائة بنهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المنتظر إحراز مزيد من التقدم بمجرد تحليل نتائج مشروع عمليات حفظ السلام التجريبي الذي تتولاه شعبة التحقيقات، وترجمة تلك النتائج إلى بيانات ميزانية لعرضها على الجمعية العامة.

٣ - تحقيق نتائج عالية التأثير - أجرى المكتب عمليات استعراض لمدى الجودة في كل شعبة من الشعب التابعة له استهدفت كفاءة استثمار مواردنا بحكمة في المجالات عالية المخاطر التي تفضي إلى مخاطر تنظيمية. ومن المتوقع أن تسفر عمليات الاستعراض إلى تحسينات عملية في العمليات الداخلية ترمي إلى خفض زمن الدورات وتحسين توقيت إنجاز النواتج، من خلال عدة وسائل منها رفع المستوى التكنولوجي.

٤ - الاعتبارات الهيكلية - يعكف المكتب حالياً على وضع استراتيجيات تستهدف تجميع موارد محددة، والأخذ بالمركزية في وظائف إدارية محددة (من قبيل الاستقدام) وتوحيد تلك الوظائف سعياً إلى تحسين التوقيت والكفاءة.

٥ - مدى كفاية الموارد - يقوم المكتب بفحص قاعدة موارده للتأكد من أنها كافية وتكفل استقلالية ومرونة العمليات بحيث يمكنها التواءم مع المخاطر الناشئة.

٦ - دور مكتب وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية. وضع المكتب أطرا منطقية، يطلق عليها ممرات التأثير البرنامجي، بهدف ترشيد أنشطته، ولكي تكون بمثابة قاعدة لرصد الإنتاجية ومدى حسن التوقيت. وسوف يساعد وجود الأمين العام المساعد، الذي انضم الآن إلينا، على كفاءة تولي المكتب إدارة عملياته الذاتية بطريقة تتفق مع فلسفتنا القائمة على أن نكون قدوة في القيادة اتساقا مع توقعات الجهات المعنية المتعاملة معنا.

٧ - الاتصالات - يقوم المكتب بتنقيح ما يستعمله من أدوات اتصال، وإعداد نواتج جديدة سعيا إلى توسيع نطاق جهودنا في مجال التوعية وفعالية عملنا من خلال الجهود التعاونية وتقاسم أفضل للدروس المستفادة من نتائج الرقابة.

٨ - الاستعداد لمواجهة الضغوط الخارجية - يعكف المكتب بنشاط على إجراء الاتصالات وإقامة العلاقات التي ستمكنا من ترقب المسائل الناشئة والتصدي لها.

لقد مضى عام كامل على الوقت الذي استقبلنا فيه مديرين جديدين من مديري الشعب، وهما مدير شعبة التحقيقات، ومدير شعبة التفتيش والتقييم. إن ما لديهما من خبرة واسعة وقيادة حازمة يسهم في إيجاد أفكار ونهج جديدة هي محل ترحيب عملائنا.

وأود أن أنوه بالتفاني الذي يبديه موظفو المكتب في عملهم سعيا إلى إنجاز النتائج المبينة في هذا التقرير السنوي. وأشعر بالامتنان إزاء ما يبذونه من التزام تجاه المنظمة، وإزاء انفتاحهم على الابتكار. وختاما، أود أن أشكر الأمين العام، والإدارة العليا بالأمم المتحدة، وأعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، وممثلي الأمم المتحدة على ما أبدوه من دعم وتشجيع وتعقيبات بناءة بشأن ما قام به المكتب من أنشطة على مدار العام الماضي، وهو أمر بناء محل ترحيب بالغ.

كارمن ل. لاوانت

وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

## أولا - مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بموجب قرارها ٢١٨/٤٨ بء، لتحسين الرقابة في المنظمة. والمكتب مستقل من الناحية التشغيلية، حسب ما تطلبت الجمعية، ويساعد الأمين العام على الاضطلاع بمسؤولياته في مجال الرقابة الداخلية على موارد المنظمة وموظفيها من خلال المراجعة الداخلية للحسابات والرصد والتفتيش والتقييم والتحقيق.

٢ - ويتألف هذا التقرير، الذي يقدم لمحة عامة عن أنشطة المكتب خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، من خمسة فروع رئيسية، تشمل ما يلي: المبادرات الداخلية؛ تحليل تقييمي لمخاطر المراجعة الداخلية؛ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية تقديم التقارير عن المراجعة الداخلية للحسابات؛ نتائج الرقابة؛ التقارير المطلوب تقديمها عن أنشطة الرقابة المتعلقة بالمخطط العام لتجديد ميثاق المقر، ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات وتشديد مرافق إضافية في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتقدم إضافة لهذا التقرير (A/67/297 (Part 1)/Add.1) تحليلاً مفصلاً عن حالة تنفيذ توصيات المكتب، وشرحاً للتوصيات التي تترتب عليها آثار مالية، وقائمة بالتقارير التي أصدرها المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣ - وفيما عدا الفرعين الثاني والثالث والإضافة، اللذين يتضمنان إحصاءات عن جميع مجالات عمل المكتب، لا يغطي التقرير نتائج الرقابة المتصلة بإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، أو بعثات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة، التي ستعرض على الجمعية العامة في الجزء الثاني من التقرير خلال الجزء المستأنف من الدورة السابعة والستين.

## ثانيا - المبادرات الداخلية

### ألف - مجمل الجهود المبذولة لتعزيز مهام مكتب خدمات الرقابة الداخلية

٤ - يسعى مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى تنفيذ عمله بأعلى معايير الحرفية المهنية والكفاءة. ويسلط هذا الفرع الضوء على بعض المبادرات الرئيسية التي اضطلع بها المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحقيقاً لهذه الغاية.

## ١ - تعزيز عمليات ونظم العمل الداخلي

٥ - يعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية باستمرار على تحسين ما يقوم به من عمليات وإجراءات بهدف استيفاء أعلى معايير الجودة، مع استخلاص نتائج موضوعية من الرقابة تحدث التأثير اللازم. وتحقيقاً لتلك الغاية، تخضع شعب المكتب إلى عمليات استعراض دورية للجودة سعياً إلى إثبات صحة عملنا بشكل مستقل، وكفالة استيفاء المكتب، فيما يختص بالمراجعة الداخلية للحسابات، المعايير الدولية لممارسي مهنة المراجعة الداخلية للحسابات. وكانت عمليات الاستعراض الخارجية خلال الفترة المشمولة بالتقرير على النحو التالي:

(أ) في آب/أغسطس ٢٠١١، أجرى معهد مراجعي الحسابات الداخليين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تقييماً لمدى جودة العمل الخارجي الذي تقوم به شعبة المراجعة الداخلية للحسابات، وأصدر تقريره النهائي الذي أشار فيه إلى أن عمل الشعبة "يتطابق جزئياً" مع الدليل الإلزامي الوارد في الإطار الدولي للممارسات المهنية. وإجمالاً، وردت ١١ توصية وانتهى من وضع خطط عمل من أجل ثلاث توصيات تتصل بعمليات تقييم المخاطر التي يواجهها العملاء، ورصد مدى تنفيذ التوصيات، والالتزام بدليل مراجعة الحسابات أو إجراءات برامجيات مراجعة الحسابات أو كليهما. وبمجرد تنفيذ جميع التوصيات، سيجري استعراض خارجي للمتابعة بهدف التأكد من مدى التطابق مع الدليل الإلزامي.

(ب) شكل المكتب فريقاً مستقلاً مؤلفاً من أربعة خبراء خارجيين كى يجري استعراضاً شاملاً لعمل شعبة التحقيقات بهدف تقييم ما إذا كانت الشعبة تُنظّم وتدار وتعمل بفعالية وكفاءة تحققاً للولاية المنوطة بها. وينبغي لهذا الفريق، الذي بدأ عمله في أيار/مايو ٢٠١٢، أن يعد تقريره في أواخر آب/أغسطس ٢٠١٢. وبالنظر إلى الولاية الواسعة الموكلة إلى الفريق، سيكون هذا الاستعراض هو الأشمل من نوعه منذ إنشاء شعبة التحقيقات عام ١٩٩٤.

(ج) أشرك المكتب فريق استعراض خارجي، يضم فريق خبراء، كى يدرس الطريقة التي تنفذ بها شعبة التفتيش والتقييم وظائفها المتعلقة بالأمانة العامة. وقد بُدئ الاستعراض في آذار/مارس، ومن المتوقع إتمامه في أواخر آب/أغسطس ٢٠١٢. وتتمثل الأهداف المحددة للاستعراض في: (أ) المساعدة على تحديد حجم المعلومات التي توفرها الشعبة لعملية اتخاذ القرارات بالأمانة العامة ومدى تأثيرها في تلك العملية؛ (ب) تحديد الكيفية التي يمكن بها للشعبة إحداث تأثير أكبر في إجراء التقييمات المستقلة للأداء البرنامجي؛ (ج) التحقق من كيفية تعزيز عمليات العمل الخارجي وهياكله وطرائقه وجودته عموماً. وسوف تُستعمل النتائج في تحسين عمليات الشعبة حيثما تسنى ذلك.

## ٢ - هيئة فرقة عمل تمتلك القدرة المهنية

٦ - إن تدريب الموظفين عنصر حاسم من عناصر ضمان الارتقاء بجودة العمل. ويعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية على إجراء تقييم شامل للمعارف والمهارات والقدرات التي يمتلكها موظفوه في مقابل الاحتياجات والمعايير، بهدف تحديد عمليات التدريب والموارد البشرية الإضافية التي تلزم لسد الفجوات المكتشفة في مجموعات المهارات. ويرد فيما يلي بيان المبادرات ذات الصلة المتخذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٧ - تضمن التقييم الخارجي لمدى جودة عمل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات توصية بتحسين تطوير القدرات المهنية لدى موظفي مراجعة الحسابات. وتعكف الشعبة حالياً على إجراء مسح للكفاءات كي تحدد الفجوات الماثلة في القدرات، على كل من صعيد الأفراد والمجموعات. وسيجري تقييم مجالات التطوير التي تحظى بأعلى الأولويات في مقابل ميزانية التطوير المهني المتاحة، وخطّة تطوير جرى صياغتها. ويجري استعراض برنامج تأكيد جودة عمل الشعبة، حيث تُقح بهدف كفالة إبراز مجالات التطوير المهمة.

٨ - وتواصل شعبة التحقيقات تطوير القدرة المهنية لدى العاملين بها بهدف كفالة الارتقاء بجودة العمل. ويمثل التطبيق السليم للإجراءات وأفضل الممارسات، وكذلك الدروس المستفادة، جزءاً مهماً من أجزاء التدريب المنتظم الموجه نحو تجديد المعارف وزيادتها. وتناول التدريب المحدد المهدف المعارف المتوافرة لدى المحققين وقدراتهم ومهاراتهم التقنية في مجالات بعينها، من قبيل المشتريات واستخلاص الأدلة باستعمال النظام الرقمي، والتأكد من الجودة.

٩ - ونظمت شعبة التفتيش والتقييم سلسلة من جلسات "التعلم أثناء فترة الغداء" لتعزيز الجانب التعلم في مجال التقييم، حسب المتوخى في الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وحسب التوصية المستخلصة من استعراض خارجي للأقران. وعُقدت ثلاث جلسات من هذا القبيل. جمعت الأولى في نيويورك بين أخصائيي التقييم بالمكتب وكبار المسؤولين العاملين في مكتب اللجان الإقليمية بهدف إجراء مناقشة موضوعية عن منهجية التقييم. وفي الجلسة الثانية، يَسّر المكتب تقديم عرض بياني وإجراء مناقشة عن التقييم الذي أجراه البنك الدولي لعملية تصدي قواعد المجتمع المحلي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وحضر في هذه الجلسة أيضاً موظفو صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وركزت الثالثة على وسائل تعزيز الإنتاجية وتحسين طريقة التفكير وتحقيق التوازن في الحياة العملية.



## باء - التعاون والتنسيق

١٠ - يعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية على التنسيق بانتظام مع كيانات الأمم المتحدة الرقابية الأخرى، ومنها مجلس مراجعي الحسابات، ووحدة التفتيش المشتركة، سعياً إلى كفاءة التقليل إلى الحد الأدنى من الفجوات في أعمال الرقابة الداخلية والازدواج والتداخل بلا داع في تلك الأعمال. وإلى جانب تقاسم خطط العمل، يعقد المكتب جلسات كل شهرين مع مجلس مراجعي الحسابات بغرض مناقشة التقدم المحرز والمسائل التي تهم الطرفين. ولدى بزوغ مسائل مثيرة للاهتمام على نحو خاص، يعقد المكتب أيضاً اجتماعات مخصصة مع وحدة التفتيش المشتركة. وعلاوة على ذلك، يحضر كبار ممثلي الهيئتين اجتماعاً سنوياً ثلاثي الأطراف يُناقش فيه تنسيق الأعمال الرقابية إلى جانب مسائل أخرى.

١١ - ويدرك المكتب قيمة وأهمية ترسيخ العلاقات مع هيئات العمل المناظرة له. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك بنشاط الأخصائيون المهنيون العاملون بالمكتب في الشبكات المهنية التي تخص كلاً منهم، على النحو المبين أدناه.

(أ) واصلت شعبة التفتيش والتقييم الاضطلاع بدور في محيط التقييم الأوسع نطاقاً بالأمم المتحدة. ففي أيار/مايو ٢٠١٢، طُلب إلى شعبة التفتيش والتقييم إجراء استعراض مستقل لسياسة التقييم التي يتبعها صندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث قدمت مشورة استراتيجية إلى المدير التنفيذي والمجلس التنفيذي للصندوق. وعلاوة على ذلك، سيعمل نائب رئيس فريق الأمم المتحدة للتقييم، وهو مدير شعبة التفتيش والتقييم، على الترويج لمهام التقييم في الأمم المتحدة وتعزيزها، كي تضيف تلك المهام قيمة إلى المنظمات المستفيدة منها.

(ب) تسهم شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بنشاط في أعمال واجتماعات ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، سوف يستضيف المكتب في فيينا الاجتماع الثالث والأربعين من تلك الاجتماعات.

(ج) تواصل شعبة التحقيقات التعاون مع نظرائها داخل المنظمة وتزودهم بالدعم اللازم من الخبراء. فعلى سبيل المثال، تشارك الشعبة في الجهود المبذولة حالياً سعياً إلى مواصلة تنقيح إطار السياسات النموذجي اللازم لنظر وكالات منظومة الأمم المتحدة في إجراءات فرض عقوبات على البائعين. وإضافة إلى ذلك، فإن الشعبة ممثلة في الفريق العامل المعني بالتحقيقات والمسائل التأديبية وإقامة العدل الذي يُعقد فيما بين الدورات، والذي أنشأته لجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة عام ٢٠١١، وفي الفريق العامل الذي يتولى تنقيح

الأمر الإداري ST/A/371 المتعلق بالتدابير والإجراءات التأديبية. ووفرت الشعبة أيضا التدريب على إجراء التحقيقات لصالح موظفي وحدات التحقيقات الخاصة العاملين في البعثات.

### جيم - العوائق التي تعوق عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية

١٢ - لم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير أي تقييد غير ملائم لنطاق عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية أو استقلاليته.

### ثالثا - تعزيز فعالية تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

#### ألف - تعيين درجات تقييم مراجعة الحسابات

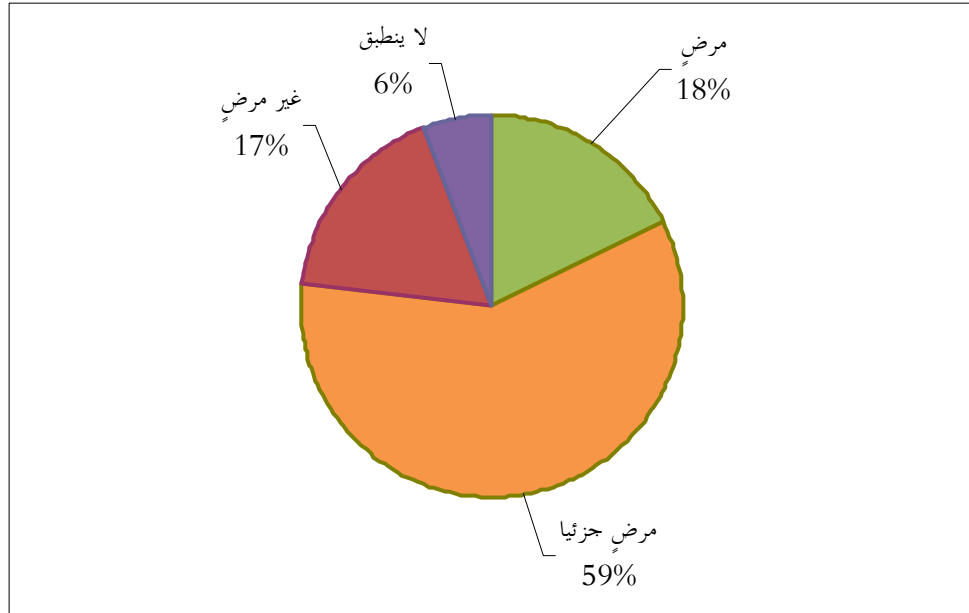
١٣ - في تموز/يوليه ٢٠١١، بدأ مكتب خدمات الرقابة الداخلية تعيين درجات تقييم للآراء الشاملة الواردة في تقارير مراجعة الحسابات فيما يتعلق بمدى فعالية عمليات الحوكمة وضبط المخاطر والرقابة الداخلية التي يجري فحصها. وتعكس بوضوح هذه الدرجات، وهي "مرض" و "مرض جزئيا" و "غير مرض"، مدى التأكد المحقق استنادا إلى أعمال مراجعة الحسابات المنجزة، وكذلك مدى جوهرية جوانب القصور المحددة.

١٤ - ويظهر الرسم البياني أدناه توزيع درجات تقييم ١٢٧ تقريراً من تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير<sup>(١)</sup>. ويمكن الاطلاع في الإضافة الصادرة لهذا التقرير على معلومات خاصة عن هذه التقارير، بما في ذلك تقديرات الآراء العامة وعدد التوصيات الصادرة المتضمنة آراء نقدية أو مهمة.

(١) صدر ١٣٥ تقريراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ ولم تعين درجات تقييم لثمانية تقارير خلال فترة الانتقال إلى نظام درجات التقييم.

## الشكل الأول

توزيع درجات تقييم مراجعة الحسابات عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢



## باء - زيادة فعالية رصد التوصيات

١٥ - أطلق مكتب خدمات الرقابة الداخلية عام ٢٠١١، مبادرة استهدفت خفض العبء الإداري المرتبط بكبر عدد التوصيات المتبقية التي يلزم متابعتها، ومن ثم تمكين المديرين من التركيز على مسائل أكثر أهمية. وفي إطار هذه العملية، فحص المكتب في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، جميع التوصيات المفتوحة الصادرة عن المراجعة الداخلية للحسابات والتفتيش والتقييم<sup>(٢)</sup>، وصنفها في ثلاث فئات: "بالغة الأهمية" و "مهمة" و "الفرص قائمة للتحسين". ووُضع جدول زمني للمتابعة بما يتلاءم مع مدى الإلحاحية في التوصية. وترد نتائج الاستعراض في الجدول ١.

(٢) استبعدت من هذه العملية التوصيات الصادرة عن شعبة التحقيقات.

الجدول ١  
نتائج توصيات عملية الاستعراض

عدد التوصيات قبل الاستعراض	عدد التوصيات بعد ظهور نتائج الاستعراض	الجدول الزمني للمتابعة
٤٩٢ توصية بالغة الأهمية	١٢٥ توصية بالغة الأهمية	ربع سنوية
٩٥٦ توصية متوسطة المخاطر	١٠٩٩ توصية مهمة	سنوية
١٨ توصية منخفضة المخاطر	٢٤٢ توصية عن فرص متاحة متابعة لتكليفات الرقابة التالية ذات الصلة للتحسين	
المجموع ١٤٦٦	١٤٦٦	

جيم - المصطلحات الرقابية المهمة

١٦ - يعكف مكتب خدمات الرقابة الداخلية على جمع وتحديد المصطلحات الرقابية المهمة بالتشاور مع إدارة الشؤون الإدارية ومكتب الشؤون القانونية، وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٦٣/٦٤ و ٢٣٦/٦٦. وقد أتاحت هذه العملية فرصة لمواصلة دراسة المصطلحات الرقابية المهمة وتنقيحها كفالة للاتساق والوضوح فيما بين جميع الجهات المعنية. وخلال الأشهر التالية، سيتشاور المكتب أيضا مع هيئات رقابية أخرى، ومنها مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة واللجنة الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات، سعيا إلى مراعاة مصطلحاتهم الرقابية على نحو كاف، بغية الانتهاء من إعداد المشروع بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

رابعا - تحليل اتجاهات مخاطر المراجعة الداخلية للحسابات

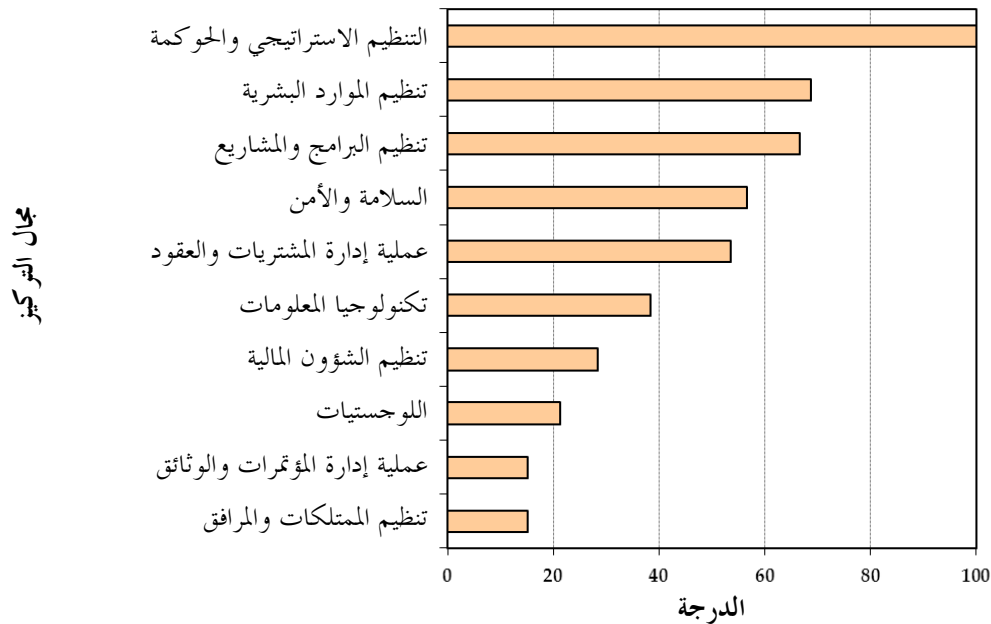
١٧ - أجرت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات عام ٢٠٠٩، تحليلا لمجالات التركيز ذات المخاطر العالية. وتعني مجالات التركيز العمليات المعيارية المهمة التي توجد عادة في عمليات الأمم المتحدة، استنادا إلى نتائج تقييمات للمخاطر أجرتها الشعبة بلغ عددها ٥١ تقييما. وتشير الدرجة الواردة في موجزات المخاطر المذكورة إلى النسبة المئوية لعدد المرات التي اعتبر فيها كل مجال من مجالات التركيز مجالا ينطوي على مخاطر عالية ضمن تقييمات المخاطر التي انتهى إعدادها حينئذ وبلغ عددها ٥١ تقييما.

١٨ - وفي عام ٢٠١١، قامت الشعبة بتحديث تقييمات المخاطر المذكورة، في إطار عملية التخطيط السنوية للأعمال عن السنة التقويمية ٢٠١٢. وتختلف الدرجة الواردة في موجزات المخاطر المذكورة عن تلك المستعملة عام ٢٠٠٩ من حيث إنها تستند إلى المخاطر المتبقية، مع مراعاة مدى فعالية الضوابط الداخلية القائمة. وتستند الدرجة إلى مصفوفة تتضمن جدولاً شاملاً لكل كيان من كيانات الأمم المتحدة يمكن مراجعة حساباته باستخدام مجالات التركيز. وينشأ عن تلك المنهجية تحديد مجالات يكون هناك أولوية عليا لمراجعة حساباتها. وتتضمن المقاييس المستعملة في تصنيف درجة المخاطر في الكيان قياسات كمية، وجوانب عن مدى الجودة من قبيل طبيعة الكيان ومدى التعقيد فيه والبيئة التي يعمل فيها.

١٩ - وتظهر نتيجة هذا التحليل أن التنظيم الاستراتيجي والحوكمة، وتنظيم البرامج والمشاريع، والسلامة والأمن، وعملية إدارة المشتريات والعقود، وتنظيم الموارد البشرية هي عناصر ما زالت تشكل مجالات تركيز أعلى المخاطر في كلتا المنهجيتين المستعملتين. وإضافة إلى ذلك، فمع وضع النظامين الرئيسيين Inspira و Umoja، في الفترة المنقضية بين استعمال المنهجيتين، كان تنظيم تكنولوجيا المعلومات من بين موجزات المخاطر الأعلى عام ٢٠١١.

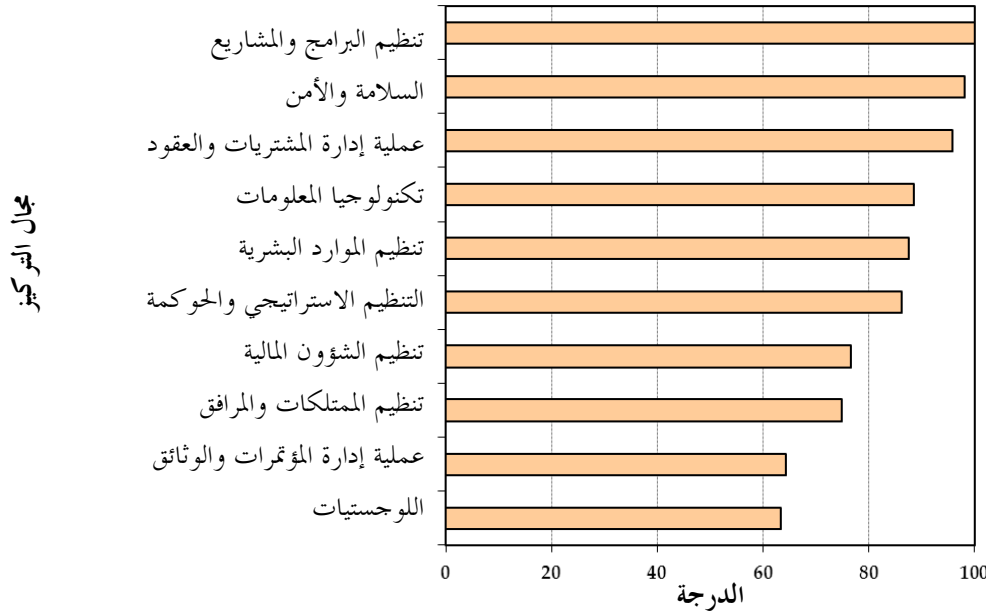
#### الشكل الثاني

#### موجز المخاطر عام ٢٠٠٩



## الشكل الثالث

## موجز المخاطر عام ٢٠١١



٢٠ - وإدراكا لتفشي مجال التركيز المتعلق بالتنظيم الاستراتيجي والحوكمة ضمن مجالات التركيز عالية المخاطر لدى معظم كيانات العملاء، وضعت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات مجموعة أدوات عن مراجعة الحسابات في هذا الشأن. وبالمثل، بدأت الشعبة أوائل عام ٢٠١١ في وضع مجموعة أدوات معيارية لمراجعة حسابات عملية تنظيم البرامج والمشاريع.

٢١ - وتنتظر أيضا شعبة المراجعة الداخلية للحسابات في مدى استعداد الأمانة العامة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في التقارير المالية التي تقدمها، وذلك بمراجعة حساب الأرصدة الافتتاحية للممتلكات، والمنشآت والمعدات، والمخزون. واستلزمت الشعبة من موظفيها أن يحضروا دورات التدريب على المعايير المذكورة لدى توافرها، ونظمت تدريبا على شبكة الإنترنت لموظفيها على ملامح وطرائق عمل نظام Umoja في مجال مراجعة الحسابات.

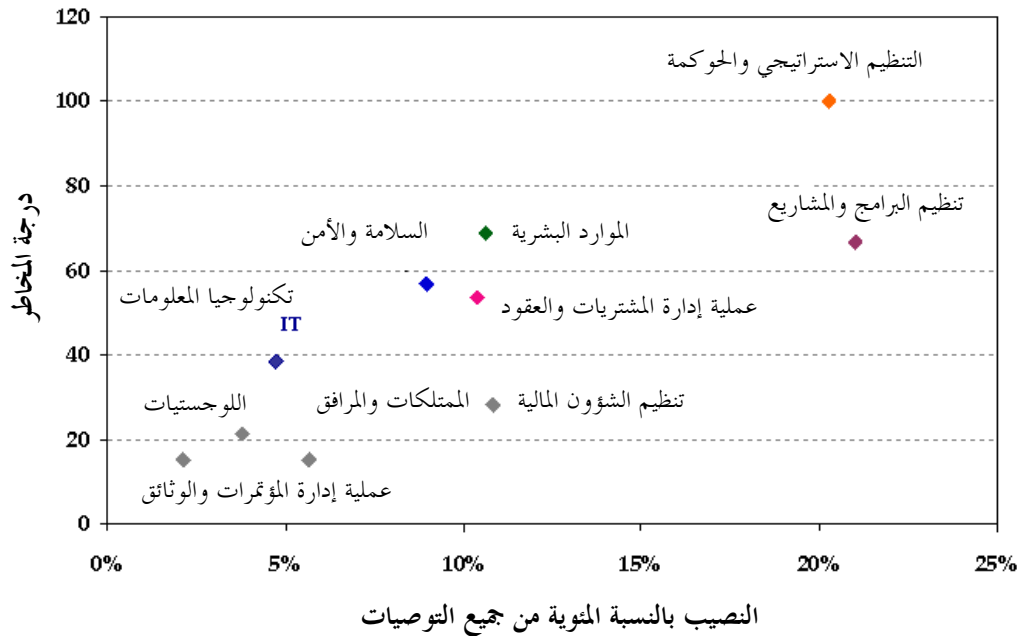
٢٢ - وعلاوة على ذلك، أدرجت المراجعات المحاسبية الأفقية التالية في خطة عمل الشعبة لعام ٢٠١٢ بهدف معالجة مجالات تركيز المخاطر العليا الأخرى: '١' السلامة والأمن؛ '٢' العمليات الجوية؛ '٣' ضبط الفاقد وغير ذلك من البرامج المختارة في بعثات حفظ السلام؛ '٤' التعاقد على حصص الإعاشة؛ '٥' مراجعة حسابات ما قبل التنفيذ عبر نظامي Umoja و Inspira.

العلاقة السببية بين موجز المخاطر لعام ٢٠٠٩ والتوصيات الصادرة عن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

٢٣ - يبين الشكل الرابع العلاقة السببية بين عدد من التوصيات التي أصدرتها شعبة المراجعة الداخلية للحسابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير ودرجة المخاطر المبينة في موجز المخاطر لعام ٢٠٠٩. ويظهر الشكل، على سبيل المثال، أن الشعبة عالجتها مجال تركيز أعلى المخاطر، وهو التنظيم الاستراتيجي والحوكمة، عن طريق إصدار عدد من التوصيات تستهدف ضبط الخطر أو الحد منه.

#### الشكل الرابع

موجز المخاطر لعام ٢٠٠٩ في مقابل توصيات الفترة ٢٠١١-٢٠١٢



تحليل التوصيات حسب مجال التركيز وفئة المخاطر

٢٤ - قدمت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات توصيات بشأن أكثر مجالات التركيز هشاشة بهدف كفالة سلامة ضبط المخاطر التي قد تؤثر في ولاية المنظمة أو عملياتها أو سمعتها بسبب المخاطر التي تواجه الاستراتيجية والحوكمة، والامتثال، والشؤون المالية، والجوانب التشغيلية، والموارد البشرية، والمعلومات (يطلق عليها فئات المخاطر).

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أصدرت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات أكبر عدد من التوصيات بهدف تحسين:

- تنظيم البرامج والمشاريع (٨٩ توصية)
- التنظيم الاستراتيجي والحوكمة (٨٦ توصية)
- تنظيم الشؤون المالية (٤٦ توصية)
- تنظيم الموارد البشرية (٤٥ توصية)
- عملية إدارة المشتريات والعقود (٤٤ توصية)
- السلامة والأمن (٣٨ توصية)

٢٦ - ومن حيث فئات المخاطر، استهدفت التوصيات المقدمة بشأن كل مجال من مجالات التركيز المبينة أعلاه ضبط وجود مخاطر في الجوانب التشغيلية، والامتثال، وموارد المعلومات، والحوكمة.

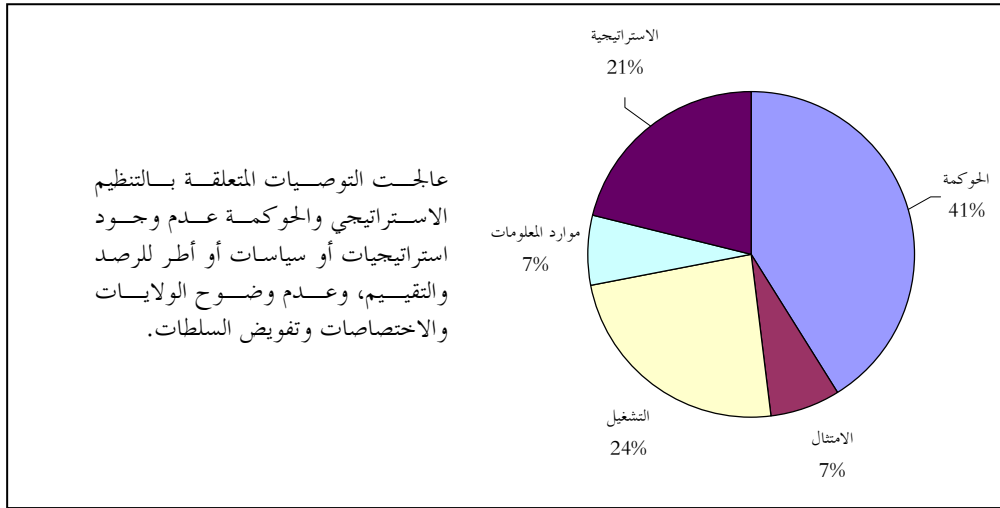
الجدول ٢

عدد التوصيات الصادرة حسب فئات المخاطر ومجالات التركيز في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

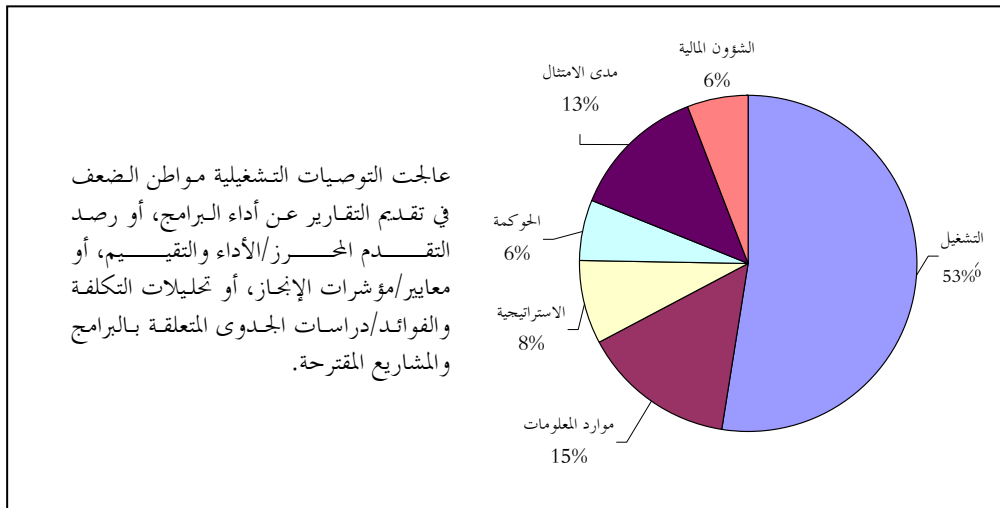
مجال التركيز	فئة المخاطر						المجموع
	الاستراتيجية	الحوكمة	الامتثال	الشؤون المالية	التشغيل	الموارد البشرية	الموارد المعلومات
تنظيم البرامج والمشاريع	٧	٥	١٢	٥	٤٧		١٣
السلامة والأمن	١	٢	٩	١	٢١	١	٣
عملية إدارة المشتريات والعقود		١	١٢	٤	٢٦	١	
تكنولوجيا المعلومات			١		٥		١٤
تنظيم الموارد البشرية		٤	١٠	١	١٠	١٧	٣
الإدارة الاستراتيجية والحوكمة	١٨	٣٥	٦		٢١		٦
تنظيم الشؤون المالية		٣	٣	٢٧	٧		٦
تنظيم الممتلكات والمرافق			٣		٢١		
عملية إدارة المؤتمرات والوثائق		٢			٤	١	٢
اللوجستيات	١		٣	١	٤		٧
مجالات أخرى					٦		١
المجموع الكلي	٢٧	٥٢	٥٩	٣٩	١٧٢	٢٠	٥٥
							٤٢٤



الشكل الخامس  
شرح التوصيات حسب فئة المخاطر في كل مجال من مجالات التركيز  
التنظيم الاستراتيجي والحوكمة

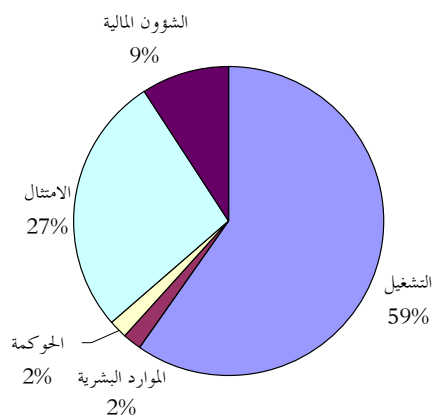


تنظيم البرامج والمشاريع



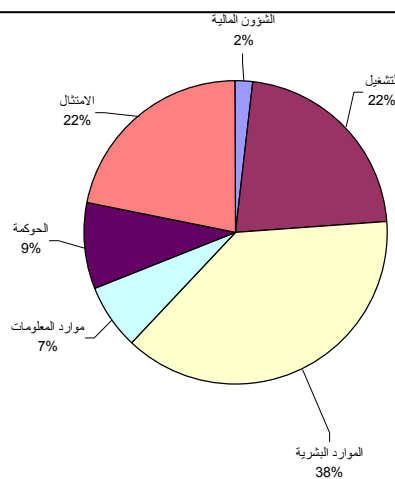
### عملية إدارة المشتريات والعقود

عاجلت التوصيات التشغيلية مواطن الضعف في عملية إدارة ورصد العقود، وعدم الامتثال لدى تنفيذ إجراءات الشراء بداية من التخطيط للاقتناء حتى إرساء العقود.



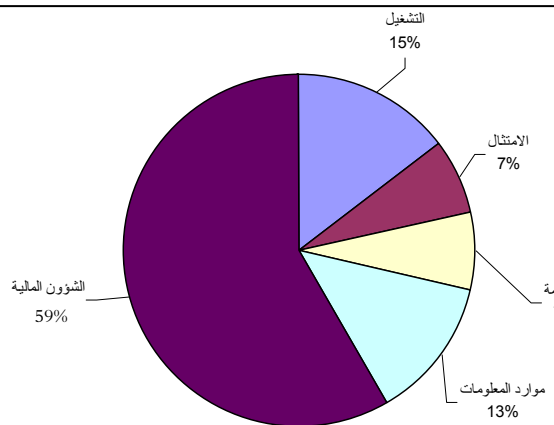
### تنظيم الموارد البشرية

عاجلت التوصيات المتعلقة بالموارد البشرية عدم كفاية خطط التدريب والإنجاز لكفالة الفعالية في أداء الواجبات، بينما عاجلت التوصيات التشغيلية المسائل المتعلقة بوثائق عملية الاستقدام.

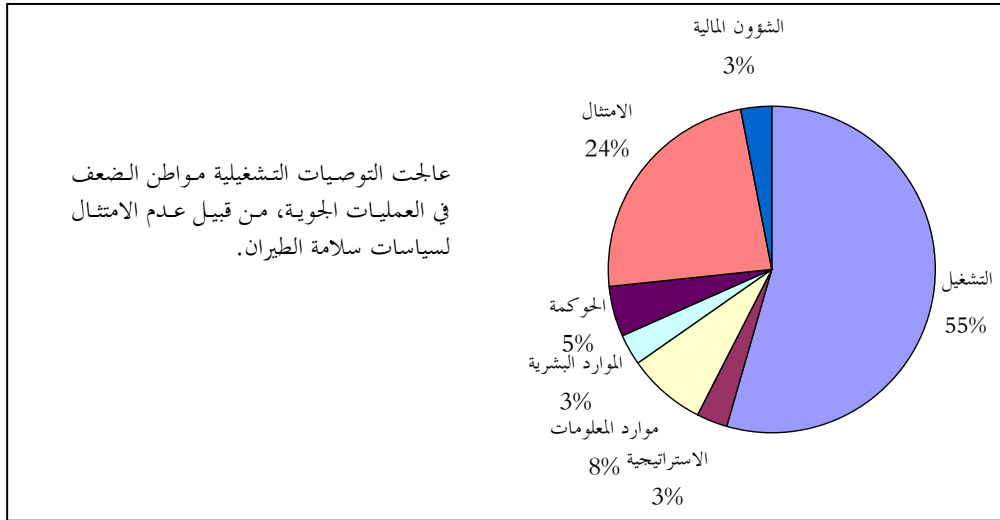


### تنظيم الشؤون المالية

عاجلت التوصيات المتعلقة بالشؤون المالية مواطن الضعف في رصد الأموال تحقيقا لسلامة استعمال وكفاية الميزانيات مقابل النفقات.



## السلامة والأمن



٢٧ - وبالتشاور مع الإدارة العليا، ستواصل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات رصد ما قد يؤثر سلباً في ولاية المنظمة أو عملياتها أو سمعتها من أحداث و/أو مخاطر ناشئة.

## خامساً - نتائج الرقابة

٢٨ - يعرض هذا الفرع نتائج مختارة أسفرت عنها الرقابة في الفترة قيد الاستعراض.

### ألف - شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

٢٩ - تُصنّف نتائج المراجعة ضمن سبع فئات للمخاطر هي: مخاطر الاستراتيجية، والحكومة، والامتثال، والشؤون المالية، والعمليات، والموارد البشرية، والمعلومات.

### ١ - تصنيف نتائج المراجعة

٣٠ - تشمل فئات مخاطر مراجعة الحسابات التأثيرات السلبية التي تتعرض لها ولاية المنظمة أو عملياتها أو سمعتها نتيجة ما يلي:

(أ) مخاطر الاستراتيجية، بما فيها عدم كفاية التخطيط الاستراتيجي، والقرارات السلبية أو القرارات المنفذة بشكل غير صحيح؛ وعدم الاستجابة للتغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية؛ والتعرض للعوامل الاقتصادية أو غيرها من العوامل؛

(ب) مخاطر الحوكمة، بما في ذلك عدم استحداث عمليات وهياكل ملائمة لتوفير المعلومات اللازمة لأنشطة المنظمة وتوجيهها وإدارتها ورصدها؛ وأوجه القصور التي تشوب القيادة الإدارية العليا؛ والافتقار إلى ثقافة تراعي الأصول الأخلاقية؛

(ج) مخاطر عدم الامتثال، الناجمة عن انتهاكات القوانين أو القواعد أو الأنظمة أو الممارسات المحددة أو السياسات أو الإجراءات أو المعايير الأخلاقية، وعن عدم التقيد بها أو عدم القدرة على ذلك؛

(د) المخاطر المالية، الناشئة عن عدم كفاية التمويل؛ أو استخدام الأموال بشكل غير ملائم؛ أو عدم إدارة الأداء المالي بشكل كاف؛ أو تقديم تقارير أو كشوفات مالية غير موثوق بها؛

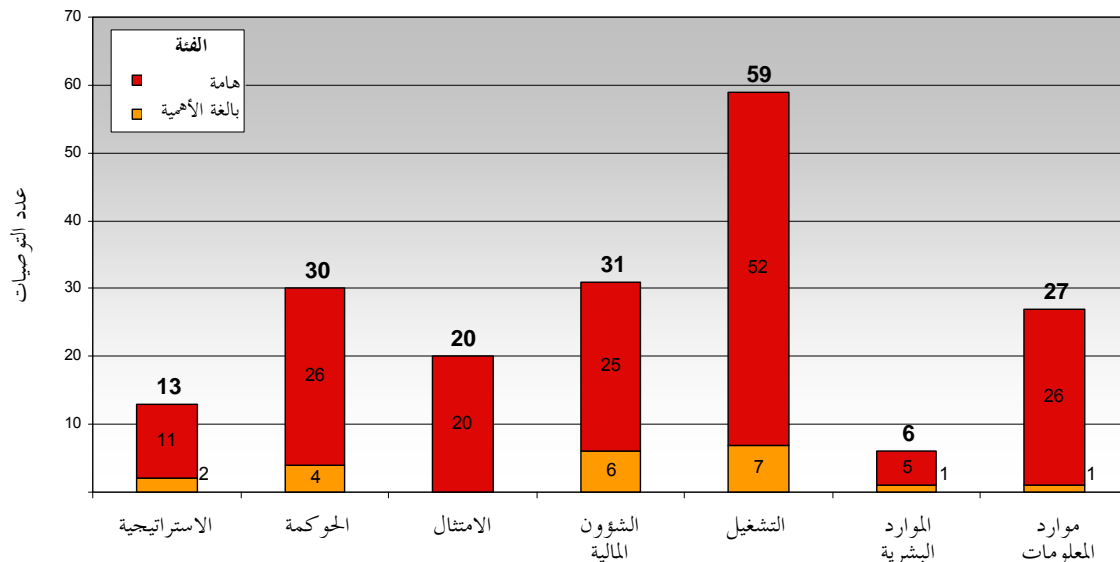
(هـ) المخاطر التشغيلية، الناجمة عن عدم كفاية أو عدم فعالية العمليات الداخلية أو عدم إجراء العمليات بشكل فعال أو بكفاءة أو بشكل اقتصادي؛

(و) مخاطر الموارد البشرية، الناجمة عن عدم وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات وممارسات مناسبة في مجال الموارد البشرية؛

(ز) مخاطر المعلومات، الناجمة عن عدم استحداث وصيانة نظم وبنية أساسية مناسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الشكل السادس

التوصيات الناشئة عن مراجعة حسابات الأنشطة غير المتصلة بحفظ السلام حسب فئة المخاطر، تموز/يوليه ٢٠١١ - حزيران/يونيه ٢٠١٢



## ٢ - النتائج التي أسفرت عنها مراجعة الحسابات حسب فئة المخاطر

### (أ) مخاطر الاستراتيجية

#### ١' توصيات باللغة الأهمية

مراجعة حسابات عملية إدارة الموارد البشرية في مشروع Umoja (AT2011/510/02)

٣١ - الحاجة إلى وضع استراتيجية لاستقدام الموظفين الأساسيين في مشروع Umoja - استلزم التغييرات التي طرأت على استراتيجية تنفيذ مشروع Umoja إجراء تعديلات في هيكل ملاك الموظفين وفي الاحتياجات من الموارد الخاصة بالمشروع، وذلك للتعامل مع ارتفاع معدلات الشواغر التي يمكن أن تحول دون تحقيق إنجازات المشروع. وقد عانى المشروع من قلة عدد الموظفين بقدر كبير في أربعة من أصل سبعة مجالات وظيفية. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تضع إدارة الشؤون الإدارية بصورة ملائمة وفي الوقت المناسب استراتيجية لكفالة استقدام الموظفين الأساسيين اللازمين للمشروع. وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية واستحدثت تدابير خاصة ترمي إلى التعجيل بعملية استقدام موظفي المشروع، من بينها إلغاء مرحلة هيئة الاستعراض المركزية التي تستعرض إعلانات الوظائف الشاغرة لمشروع Umoja، وتقصير الفترة التي يظل فيها الإعلان عن الشواغر معروضاً إلى ١٥ يوماً، مع إضافة نص إخلاء للمسؤولية يشير إلى الطبيعة المحدودة للتعين. وارتأى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه التوصية قد نُفذت بالكامل.

٣٢ - الحاجة إلى ضرورة وضع استراتيجية لاستقدام الخبراء المتخصصين اللازمين لمشروع Umoja - لم تكن إدارة الشؤون الإدارية قد حدّدت عدد الخبراء المتخصصين اللازمين لتلبية الاحتياجات التشغيلية الحالية في مشروع Umoja. وقد أثار ذلك مخاوف إزاء مدى قدرة المشروع على استقدام عدد كاف من الخبراء لأغراض استراتيجية التنفيذ المنقحة، وتحديدًا فيما يتعلق بمرحلي إنشاء النظام ونشره حيث تكتسي فيهما مساهمات الخبراء المتخصصين أهمية بالغة. وعلاوة على ذلك، لم يتمكن فريق Umoja من تحقيق أهداف استقدام الموظفين المقررة نظراً إلى الطبيعة المؤقتة لوظائف الخبراء المتخصصين، وضعف استجابة الإدارات والمكاتب فيما يتعلق بإخلاء طرف بعض الموظفين للعمل في المشروع وإيجاد من يحل محلهم. واعتباراً من أيار/مايو ٢٠١١، لم تُشغل سوى ١٩ وظيفة من أصل ٤٤ وظيفة معتمدة لخبراء متخصصين، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، انخفض هذا الرقم إلى ١٥ وظيفة. وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تضع استراتيجية لاستقدام الخبراء المتخصصين بشكل ملائم وفي التوقيت المناسب، وأن تنظر في إصدار توجيهات إلى جميع الإدارات تلزمها بإخلاء طرف عدد من الخبراء المتخصصين

للعمل في مشروع Umoja. وأصدر رئيس ديوان الأمين العام مذكرة في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى جميع كبار المسؤولين يؤكد فيها موقف الأمين العام بشأن إخلاء طرف الخبراء المتخصصين لصالح المشروع. وأفادت إدارة الشؤون الإدارية بأن اللجنة التوجيهية لمشروع Umoja اعتمدت في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ استراتيجية نشر المشروع، فأصبح بالإمكان حالياً التوصل إلى صيغة نهائية لخطة تكليف الخبراء المتخصصين بشأن نشر المشروع والتدريب عليه والأنشطة المتعلقة باختبار أدائه. وسيُستَرشد بهذه الخطة في اختيار الخبراء المتخصصين وتكليفهم في المستقبل القريب.

## ٢' توصيات هامة

مراجعة حسابات عملية إدارة الموارد البشرية في مشروع Umoja (AT2011/510/02)

٣٣ - الحاجة إلى ضرورة تعيين خبراء استشاريين لديهم الكفاءات والمهارات التقنية اللازمة - لم يكن لدى مشروع Umoja آلية تتيح له تلبية الاحتياجات القصيرة الأجل من الخبرات التقنية اللازمة في مختلف مجالات النظام الحاسوبي SAP<sup>(٣)</sup> في المراحل المختلفة من دورة حياة المشروع. وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تحدد طريقة للتعاقد وأن تعتمد عليها بما يمكن فريق المشروع مما يلي: (أ) تلبية الاحتياجات القصيرة الأجل من الخبراء التقنيين في النظام الحاسوبي SAP؛ (ب) التوصل إلى معدلات للأجور عبر التفاوض لجذب الخبراء الاستشاريين المؤهلين؛ (ج) الاستعانة بقوائم المرشحين المقبولين من الخبراء الاستشاريين في كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي طبقت بالفعل نظم التخطيط لموارد المؤسسة. وقد بذل فريق مشروع Umoja بالفعل جهوداً لحل مشكلة الاحتياجات القصيرة الأجل من الخبراء التقنيين في النظام الحاسوبي SAP، وذلك بإشراك شعبة المشتريات ومكتب إدارة الموارد البشرية. وطلب فريق مشروع Umoja الاطلاع على قوائم المرشحين المقبولين من الخبراء الاستشاريين من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي طبقت برامجيات التخطيط لموارد المؤسسة. وأكدت إدارة الشؤون الإدارية قيامها، كتدبير مؤقت، بالتفاوض بشأن أتعاب المساعدة المتخصصة القصيرة الأجل من شركة SAP. وما برحت إدارة المشتريات ومكتب الشؤون القانونية يجريان، كحل طويل الأجل، مفاوضات بشأن الشروط والأحكام العامة مع شركة SAP، بهدف إبرام "اتفاق أداء خدمات مهنية" لأداء الخدمات. ولدى التوصل إلى الصياغة النهائية لاتفاق أداء الخدمات المهنية، سيصبح بمثابة اتفاق عام يغطي هذه الخدمات. وأوصي باتباع العملية التالية لتمكين مشروع Umoja من الحصول على تلك الخدمات:

(٣) برامجيات التخطيط لموارد المؤسسة.

- (أ) يضع مشروع Umoja كراسات بيانات عمل مستقلة بناءً على النموذج الموحد؛
- (ب) ينبغي لكل كراسة من كراسات بيانات العمل أن تتضمن توصيفاً لنطاق الخدمات، ومسوغات طلب الخدمات من شركة SAP بوصفها المصدر الوحيد لأداء هذه الخدمات، والخدمات المتوقعة ومعايير قبولها، ومسؤوليات الطرفين، ومراحل الإنجاز، والجداول الزمنية، والأتعاب، والفواتير/السداد، وغير ذلك من العناصر حسب الاقتضاء؛
- (ج) تُموّل كل كراسة من كراسات بيانات العمل تمويلاً مستقلاً من خلال طلب وأمر شراء، في حدود السقف الذي تحدده لجنة المقر للعقود؛
- (د) يلزم توقيع الطرفين لتنفيذ كراسات بيانات العمل.

مراجعة حسابات المكتب الإقليمي لأفريقيا الجنوبية التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (AE2011/336/01)

٣٤ - حاجة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى تعزيز التخطيط الاستراتيجي في المكاتب الميدانية - لم يمثل المكتب الإقليمي لأفريقيا الجنوبية التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان امتثالاً تاماً للمبادئ التوجيهية المقررة للتخطيط الاستراتيجي. ولم تتوافر تأكيدات بأن ذلك المكتب الإقليمي رتب أنشطته بحسب الأولوية بحيث يركز على المجالات التي سيضيف إليها القيمة المثلّية، ولا بأنه أجرى تقييماً ملائماً لما لديه من مخاطر ولا استطلع فرص التعاون مع جهات فاعلة أخرى في سياق إعداد خطته الاستراتيجية. ويعزى عدم الامتثال للمبادئ التوجيهية المقررة للتخطيط الاستراتيجي إلى عدم إلمام الموظفين بالأحكام المقررة، وعدم فعالية عملية الاستعراض في المقر. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تنظم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دورات تدريبية أو إعلامية بشأن إعداد وثائق التخطيط، وأن تضع قائمة تساعد الموظفين المسؤولين ورؤساء الأقسام على استعراض وثائق التخطيط المتعلقة بالمكاتب الميدانية، بما يكفل إعداد الاستراتيجيات بالتوافق مع المبادئ التوجيهية المقررة. وقد قبلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التوصية ونفذتها.

مراجعة حسابات عملية إدارة المحفوظات والسجلات (AH2011/513/01)

٣٥ - الحاجة إلى وضع عملية تخطيط استراتيجي في إدارة السجلات - لم يضع قسم إدارة المحفوظات والسجلات استراتيجيات لإدارة السجلات تحقيقاً لأهدافه. ومن شأن اتباع نهج قائم على تحديد المخاطر في إدارة السجلات أن يمكّن قسم إدارة المحفوظات والسجلات ومديري السجلات من تصنيف السجلات التي يلزمهم إدارتها وترتيبها بحسب الأولوية. وسيجري تحديد سجلات المحفوظات القيمة بصورة منهجية، بما يتيح للقسم أن يخطط لسبل

حفظها واستخدامها في الأجل الطويل. وقد قبلت إدارة الشؤون الإدارية توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تضع عملية تخطيط استراتيجي على نطاق المؤسسة لإدارة السجلات في شتى أجزاء الأمم المتحدة، وأن تحدد المستويات الملائمة لملاك الموظفين العاملين في إدارة السجلات من خلال آليات الميزانيات البرنامجية. وخططت إدارة الشؤون الإدارية لعقد حلقة عمل داخلية عن التخطيط الاستراتيجي في منتصف عام ٢٠١٢ كخطوة أولى في هذا الصدد. إلا أن الإدارة أشارت إلى أن عملية إدارة المعلومات ليس لها، كتخصص مهني، تعريف محدد ولا تخضع لسلطة مركزية في الأمانة العامة. وكانت هناك بعض الهياكل المعنية بالتخطيط الاستراتيجي لإدارة السجلات على نطاق المؤسسة، بطرق من بينها هيئات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد رُبط بين نجاح التخطيط الاستراتيجي لإدارة السجلات بنجاح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستراتيجية إدارة المعلومات والمعارف الأوسع نطاقاً، وهذه الاستراتيجية الأخيرة ما زالت قيد البلورة.

## (ب) مخاطر الحوكمة

### ١' توصيات بالغة الأهمية

مراجعة حسابات أنشطة النشر على شبكة الإنترنت واستعمال وسائط الإعلام الاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة (AT2010/521/01)

٣٦ - عدم فعالية الرقابة على أنشطة النشر على شبكة الإنترنت واستعمال وسائط الإعلام الاجتماعية وعدم وضوح الأدوار والمسؤوليات بشأنها - حُدثت متطلبات معينة للنشر على شبكة الإنترنت في الأحكام الواردة في الأمر الإداري ST/AI/2001/5، الذي جرى من خلاله تشجيع جميع وحدات الأمانة العامة على إنشاء مواقع على شبكة الإنترنت للبرنامج المحدد لكل منها. ورغم أن هذه الأحكام تناولت أنشطة النشر على شبكة الإنترنت، فإنها لم تغط وسائط الإعلام الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ولاية مجلس المنشورات وأدواره ومسؤولياته فيما يتعلق بالنشر على شبكة الإنترنت واستعمال وسائط الإعلام الاجتماعية، لم تُحدّد ولم يُنصّ عليها بشكل واضح. ولا توجد أدلة على أن برامج النشر خضعت للاستعراض منذ عام ٢٠٠٥، باستثناء البرامج التابعة للجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وبناءً عليه، فقد اتبعت الأمانة العامة نهجاً غير متسق بشأن ما تضطلع به من أنشطة للنشر على شبكة الإنترنت. وقد قبلت إدارة شؤون الإعلام التوصية بأن تشرع في استعراض نشرة الأمين العام ST/SGB/2005/15. ونتيجة لذلك، أُصدِرَت نشرة جديدة للأمين العام (ST/SGB/2012/2) في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢، توضح أدوار مجلس المنشورات ومسؤولياته



فيما يتعلق بأنشطة النشر التي تضطلع بها الأمانة العامة للأمم المتحدة. وارتأى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه التوصية نُفِّذت بالكامل.

مراجعة حسابات أنشطة الدعوة والدعم العالمية اللازمة للبرنامج الفرعي المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (AN2011/840/01)

٣٧ - الحاجة إلى إجراء استعراض للمسؤولية الكلية فيما يتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا - وفقاً لهيكل الحوكمة الحالي للبرنامج الفرعي التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (البرنامج ٩)، يضطلع مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة شؤون الإعلام عموماً، بالمسؤولية المشتركة عن تنسيق وقيادة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويتعارض فيما يبدو خضوع البرنامج ٩ لهذه المسؤولية المشتركة مع قراري الجمعية العامة ٧/٥٧ و ٣٠٠/٥٧، إذ إنهما، بحسب تفسير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، يسندان إلى مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا المسؤولية الكلية الحصرية عن البرنامج ٩. ويتعارض كذلك مع الإطار الاستراتيجي للبرنامج ٩، الذي يسند إلى المكتب المذكور دور "جهة التنسيق" فيما يتعلق بالبرنامج ٩، أي التنسيق الكلي للبرنامج. إن عدم وجود سلطة وحيدة مسؤولة عن البرنامج يجعل هيكل إدارته متشابكاً ويحول دون قيادته بفعالية. وقد قبل المكتب التنفيذي للأمين العام توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يستعرض المسؤولية الكلية عن البرنامج ٩، بغية كفالة مساءلة الإدارة عن البرنامج ٩ بفعالية أكبر.

٢' توصيات هامة

مراجعة حسابات عملية إدارة المحفوظات والسجلات في الأمم المتحدة (AH2011/513/01)

٣٨ - افتقار إدارة المحفوظات للسياسات - نفذت المكاتب خارج المقر واللجان الإقليمية مهام الحفظ بشكل مستقل عن قسم إدارة المحفوظات والسجلات. ولم يكن هناك أي نقل لسجلات المحفوظات من تلك المكاتب إلى القسم، ووجه مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مكتبة مكتب الأمم المتحدة في جنيف مبادئ توجيهية تحدد المسؤوليات في مجال إدارة المحفوظات والسجلات التي كانت تتعارض مع الولاية المنوطة بقسم إدارة المحفوظات والسجلات. ورغم أن نشرة الأمين العام المتعلقة بحفظ السجلات وإدارة المحفوظات (ST/SGB/2007/5) ترد بها إشارة إلى محفوظات منظمة الأمم المتحدة، في غياب سياسة محفوظات تحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة، فقد كان هناك خطر مطرد يتمثل في فقدان المعلومات التنفيذية والحساسة. وقبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية بأن تضع،

بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية، نظاما للمحفوظات يلبي احتياجات الجهات المعنية الداخلية والخارجية. وأفادت إدارة الشؤون الإدارية بأنها ستنسق مع مكتب الشؤون القانونية لمراجعة نشرة الأمين العام، بينما أفاد مكتب الشؤون القانونية بأنه على استعداد لتقديم المساعدة الضرورية.

مراجعة حسابات عمليات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نيجيريا  
(AE2011/366/02)

٣٩ - ضرورة تقديم الدعم الإداري الملائم إلى المكاتب الأكبر التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - فُوضت للمكتب القطري في نيجيريا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سلطة القيام بعمليات الشراء وانتقاء الخبراء الاستشاريين الدوليين وتنفيذ أغلب العمليات الضرورية لاختيار الموظفين وتعيينهم، وذلك نتيجة لاتباع نهج لامركزي في نظام إقرار المشاريع. بيد أن قدرات المكاتب الميدانية لم تُستعرض لكفالة ملائمة الهياكل التنظيمية لعملية دعم المسؤوليات المتصلة بتفويض السلطات. وما برح المكتب القطري في نيجيريا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يفتقر إلى الوظائف الإدارية الرئيسية منذ فترة طويلة، وشكّل تفويض السلطات، في غياب مثل ذلك الاستعراض، مخاطر إدارية ومالية. وقيل المكتب القطري توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمواءمة هيكله التنظيمي مع الأدوار والمسؤوليات وتفويض السلطات لكفالة تضمّن هذا الهيكل لوظائف الدعم الإداري الضرورية. وتم إنشاء الوظائف الرئيسية ويُتوخى تحديث الخريطة التنظيمية للقيام على نحو كاف بتعزيز عمليات المكتب وتنفيذ برنامجه الواسع النطاق.

مراجعة حسابات عملية تنسيق أنشطة الدعوة اللازمة للبرنامج الإنمائي الفرعي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ودعمه على الصعيد العالمي (AN2011/840/01)

٤٠ - الحاجة إلى التشارك في وضع إطار استراتيجي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا - رغم تعقّد الولايات المنوطة بمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واتساعها، فليس لدى المكتب عملية رسمية تمكّنه من تحديد المخاطر والفرص المتصلة بالولايات المنوطة به في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (البرنامج ٩)، وتنسيق أنشطة الدعوة اللازمة للشراكة الجديدة من أجل أفريقيا ودعمها على الصعيد العالمي (البرنامج الفرعي ١). وعلاوة على ذلك، فرغم وضع البرنامج ٩ تحت المسؤولية المشتركة لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام، يقوم كل كيان من هذه الكيانات بوضع إطار استراتيجي مصمم وفق البرنامج الفرعي الذي تناط به ولاية تنفيذه. وتقدم هذه الأطر الاستراتيجية على مستوى البرامج الفرعية، على نحو منفصل، إلى مكتب

تخطيط البرامج والميزانية والحسابات ليجمعها في إطار البرنامج ٩. ولم يشترك رؤساء البرامج الفرعية في إقرار أطهرهم الاستراتيجية على مستوى البرنامج. إن وضع وتقديم أطر استراتيجية ثلاثة منفصلة للبرامج الفرعية إلى مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات والجمعية العامة، وانعدام التنسيق المشترك للأنشطة أمور لا تضمن تنسيق خطط العمل الثلاثة كي يكون البرنامج ٩ متسقاً بشكل شامل ويُدار بفعالية. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يقترح مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على الأمين العام آلية يشترك بموجبها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام في وضع وتقديم إطار استراتيجي للبرنامج ٩ وما يتصل به من خطط عمل، سعياً إلى تعزيز تنسيق أنشطة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في إطار الجمعية العامة. وقبل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا هذه التوصية، وأفاد بأنه بصدد العمل على تنفيذها.

### (ج) المخاطر المالية

١' توصيات بالغة الأهمية

مراجعة الأداء المالي لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة (AA2010/220/05)

٤١ - المخصصات لم تكن مدعومة بتسليم فعلي للإيرادات - أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة مخصصات للمشاركة دون أعمال ضوابط ملائمة تكفل مواءمة تلك المخصصات مع إيرادات الميزانية التي تم تسليمها فعلياً. وأدى هذا الأمر إلى وجود أرصدة مالية سالبة بلغ مجموعها ٥,١ ملايين دولار بالنسبة لصندوقين استئمانيين في نهاية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ نظراً إلى أن خطة عمل البحر الأبيض المتوسط المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة كانت تصرف أموالاً ليست في حوزتها. وموّل العجز بالاقتراض فيما بين الصناديق. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ضوابط ملائمة تنظم إنشاء المخصصات لكفالة ألا تتجاوز الالتزامات الموارد المتاحة، وبأن يُجري البرنامج المساءلة اللازمة لتحديد الموظفين الذين تسببوا في إنشاء مخصصات غير ملائمة لتمويل أنشطة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وفي عدم الكشف عن المخصصات غير الملائمة. وقبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأوضح بأن اعتماد ميزانية على أساس المغالاة في تقدير الإيرادات أدى إلى تنفيذ أنشطة برنامجية تتجاوز التمويل الفعلي المسموح به، فأفضى ذلك إلى العجز المالي. وأفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة كذلك بأنه سيُنشأ فريق من موظفي الأمم المتحدة المؤهلين يتولى استعراض المخصصات الصادرة وتقديم الاستنتاجات والتوصيات بشأن الإهمال الذي قد تكون بعض الجهات الفاعلة المعنية قد ارتكبه.

وشدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الضوابط على إنشاء المخصصات، ومنها عرض الميزانية في شكل جديد وتحديد المخصصات في الميزانية على أساس التبرعات الواردة فعلا.

٤٢ - وتضمنت الميزانيات المقترحة المعروضة على الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١١ مغالاة في تقدير الإيرادات نظرا إلى إدراج موارد إيرادات غير ملائمة، وهو ما لم يُكتشف بسبب عدم مشاركة مقرر البرنامج في عمليات إعداد الميزانيات المقترحة واستعراضها واعتمادها قبل عرضها على الأطراف المتعاقدة، فأدى ذلك إلى أرصدة مالية سالبة بلغ مجموعها ٥,١ ملايين دولار بالنسبة لصندوقين استثنائيين في نهاية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يطلب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الأطراف المتعاقدة رد الأموال المصروفة على أنشطة المشاريع التي اعتمدها الأطراف دون تمويلها بسبب المغالاة في تقدير الإيرادات في الميزانيات المقترحة. ووضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بمشاركة الأطراف المتعاقدة، خطة إنعاش متعددة السنوات تتضمن الإبقاء على المستوى الحالي للتبرعات مع خفض تكلفة برنامج العمل سنويا واستخدام الفائض الناتج عن ذلك في معادلة حالة الاقتراض تدريجيا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، أظهرت البيانات المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة رصيدا ماليا إيجابيا بلغ ٤,٢ ملايين دولار وإجمالي رصيد نقدي إيجابي قدره ٢,٩ ملايين دولار، دون احتساب كامل النفقات المتكبدة على مدار السنة.

٤٣ - الحاجة إلى تحسين الضوابط المفروضة على تنظيم السلف النقدية المقدمة إلى مراكز الأنشطة الإقليمية - نظرا إلى ضعف الضوابط على تنظيم السلف النقدية، سجل برنامج الأمم المتحدة للبيئة سلفاً مستحقة السداد على مراكز الأنشطة الإقليمية وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط بلغت حوالي ٣,٤ ملايين دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢,٦ ملايين دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أوجه تضارب في الأرصدة المستحقة الدفع بلغت حوالي مليون دولار فيما بين سجلات مراكز الأنشطة الإقليمية وسجلات برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يجري برنامج الأمم المتحدة للبيئة استعراضا كاملا للسلف المستحقة السداد المقدمة منه إلى جميع مراكز الأنشطة الإقليمية، وأن يتخذ تدابير تستهدف تصحيح أوجه التضارب المذكورة. وقبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة هذه التوصية وأفاد بأنه سيجري المزيد من الاستعراض المفصل للسلف المستحقة السداد وسيتخذ تدابير يكون من شأنها تصحيح الحالات التي تفتقر إلى الدقة فيما يتعلق بالعملات، وتكاليف دعم البرامج، والفروق في أسعار الصرف، وذلك بالتعاون مع مراكز الأنشطة الإقليمية ومكتب الأمم

المتحدة في نيروبي. وقد أُحرز تقدم هام في مجال تصفية السلف المستحقة السداد عن طريق خفض الرصيد بمعدل النصف في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

مراجعة حسابات تمويل خدمات المؤتمرات والترتيبات الخاصة بالتكاليف في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (AE2010/312/01)

٤٤ - الحاجة إلى إجراء تقييم منظم لاحتياجات خدمات المؤتمرات - لا تتولى شعبة إدارة المؤتمرات التابعة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف أي رقابة على تمويل خدمات إدارة المؤتمرات المتعلقة بها. ولم يكن هناك أي إلزام محدد للشعبة بأن تحصل من العملاء على توقعات مفصلة عن احتياجات خدمات المؤتمرات كجزء من عملية إعداد الميزانية، وانصبّ اهتمام الشعبة على الولايات الجديدة والموسعة، بدلا من الولايات الثابتة. وعلاوة على ذلك، فنظرا إلى انتهاء سياسة ميزانية النمو الصفري، لم يكن بوسع الشعبة أن تجري تقييما للاحتياجات من الموارد الفعلية بالتشاور مع عملائها. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تجري شعبة إدارة المؤتمرات، بإسهامات فنية من عملائها وبالتعاون الكامل معهم، تقييما منظما لاحتياجات عملائها المتعلقة بخدمات المؤتمرات من أجل تبرير الموارد المطلوبة في إطار متطلبات إنجاز النواتج. وأفادت شعبة إدارة المؤتمرات بأنها تعمل بمثابة مُورّد خدمات يفتقر إلى برنامج فني، مما يحول دون استقرارها لعبء العمل. وأوضحت الشعبة أيضا أنه قد تبين أن من الصعب على العملاء التنبؤ بالاحتياجات على أساس فترة ستة أشهر. وبالتالي، فتوسيع نطاق العملية إلى فترة سنتين كاملة قد يكون أمرا تكتنفه الصعوبات.

٤٥ - الحاجة إلى إجراء استعراض منهجي للآثار الناتجة عن الفجوات في التمويل - لم يتم الربط بين مؤشرات عبء العمل ولا الإحصاءات المتعلقة بأنشطة عملية إدارة المؤتمرات ومؤشرات الميزانية والتكاليف. وقبلت شعبة إدارة المؤتمرات توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تجري استعراضا منهجيا للفجوة القائمة بين المخصصات في الميزانية والاحتياجات المقدرة من الموارد من أجل تقييم الآثار الناتجة عن حالات النقص في التمويل، حيث بدأت الشعبة في إجراء استعراض منهجي لفجوات التمويل. كما حددت الشعبة أوجه النقص في الموارد وتفاوضت بانتظام مع العملاء بهدف إعادة تحديد الأولويات المتعلقة بالوثائق على المدى القصير. وأبدت الشعبة انفتاحا على فكرة اتباع نهج عالمي متكامل في ضبط أوجه النقص، وأشارت إلى أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تتولى قيادة مشروعين مرتبطين بذلك، هما تحديد مشروع نظام تجهيز الوثائق ومشروع مستودع البيانات. وقد استُكمل إطار مؤشرات الأداء وهو قيد الترميز في نظام تكنولوجيا المعلومات

الجديد المتصل بتجهيز الوثائق واستخراج البيانات والذي تعمل على وضعه حالياً إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

## ٢' توصية هامة

مراجعة حسابات مؤتمرات مختارة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (AN2011/710/01)

٤٦ - لم تشمل خطط تكاليف المؤتمرات جميع موارد التمويل ولم تبرر تبريراً كافياً - لم تُعدّ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خطط تكاليف مبررة تبريراً كافياً تشمل جميع موارد تمويل المؤتمرات الثلاثة التي نظمها مركز المؤتمرات التابع للجنة. واشتملت أربعة مشاريع فقط، من أصل ١١ مشروعاً ممولاً من خارج الميزانية لتمويل المؤتمرات الثلاثة، على خطط للتكاليف، أُعدت وقُدمت إلى مكتب الشراكات والتعاون التقني للحصول على مخصصات. ولم توضع خطط التكاليف اللازمة لباقي المشاريع الممولة من خارج الميزانية، التي شكّلت نسبة ٣٥ في المائة من مجموع النفقات الممولة من خارج الميزانية. وعلاوة على ذلك، لم تقدم طلبات المخصصات تبريراً مفصلاً لكل نشاط من أنشطة بنود الميزانية، ولم تتضمن معلومات عن الأموال المتاحة من الحساب الذي طُلبت في إطاره المخصصات. وقد عكس هذا الأمر نقصاً في التخطيط، حيث إنه قد تسبب في رصد مخصصات دون تبرير ملائم لها، كما حال دون قيام مكتب الشراكات والتعاون التقني برصد استخدام الأموال على نحو ملائم. وبالإضافة إلى ذلك، قد يحول اتخاذ ترتيبات مخصصة في غياب خطة تكاليف شاملة دون إعمال المساءلة وتحقيق الشفافية. وقبلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ونفذت توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تعد خطط تكاليف شاملة تحدد جميع موارد التمويل المقدمة دعماً للمؤتمرات، وذلك من أجل كفالة المساءلة وتمكين مكتب الشراكات والتعاون التقني من تخصيص أموال من خارج الميزانية ورصد استخدامها. وأفادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن خطط التكاليف المفصلة كانت دائماً جزءاً من الوثائق المطلوبة لجميع حلقات العمل والمنتديات والاجتماعات الرئيسية، بصرف النظر عن مصادر التمويل.

## (د) المخاطر التشغيلية

### ١' توصيات بالغة الأهمية

مراجعة حسابات الممتلكات غير المستهلكة في المقر (AH2011/513/03)

٤٧ - الحاجة إلى إجراءات لمراقبة الممتلكات والمخزون - لقد كانت الرقابة على دقة سجلات الممتلكات غير المستهلكة غير كافية. وأدخلت عدة تعديلات على قاعدة بيانات الممتلكات غير المستهلكة منذ عام ٢٠٠٨، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي ٦٠ مليون دولار،

وذلك بغرض تسوية التباينات بين الرصيد الفعلي في تقارير الجرد وقاعدة بيانات الممتلكات غير المستهلكة. وكانت الاختلافات تعزى أساساً إلى المقتنيات التي لم ترد في قاعدة البيانات وقت استلامها، ولم تكتشف إلا عند إجراء عمليات جرد المخزون المادي. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تقوم إدارة الشؤون الإدارية بمساعدة الإدارات والمكاتب على وضع إجراءات مفصلة لتمكينها من تعهد وتحديث سجلاتها المتعلقة بمراقبة الممتلكات والمخزون. وقبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية وذكرت أنها اقترحت خطة لرصد موارد إضافية من أجل وحدة جديدة لإدارة الممتلكات، على نحو ما أوصى به أحد الخبراء الاستشاريين، كي تضطلع بعدد من المهام، منها وضع السياسات والإجراءات والعمليات والكتيبات وما إلى ذلك. ومع ذلك، سيتوقف التنفيذ الكامل للخطة على مدى توافر التمويل وموافقة الدول الأعضاء. ونظراً إلى عدم اليقين فيما يتعلق بتوفير الموارد على المدى الطويل، فقد حُدِّت موارد مؤقتة داخل إدارة الشؤون الإدارية لتلبية الاحتياجات الفورية.

٤٨ - الحاجة إلى توضيح منهجية جرد المخزون المادي للممتلكات غير المستهلكة - لم تكن الأرصدة المبلغ عنها في تقارير جرد الممتلكات غير المستهلكة مؤيدة بنتائج عمليات الجرد الفعلي حيث لم يكن توقيت عمليات العد يمت بأي صلة بمواعيد تقارير الجرد ذات الصلة. وقد أجريت عمليات الجرد الفعلي على مدى فترات طويلة، ولم تجر أي تعديلات على المقتنيات والموجودات المتصرف فيها في الفترة الفاصلة. كما لم تكن عمليات العد منظمة تنظيمياً جيداً. ولم يكن من الواضح ما إذا كانت إدارة الشؤون الإدارية تستخدم طريقة الجرد المستمر لحساب الممتلكات غير المستهلكة أو نظام الجرد الدوري. وقبلت إدارة الشؤون الإدارية توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن توضح منهجية إجراء عملية التحقق الفعلي من الممتلكات غير المستهلكة لكفالة إمكانية استخدام نتائج العملية في تأكيد وجود الممتلكات غير المستهلكة المبلغ عنها في البيانات المالية. وأوضحت إدارة الشؤون الإدارية أن توقيت تنفيذ تلك التوصية يتوقف على مدى توافر الموارد، وأن ثمة حاجة إلى مساءلة الإدارات عن سجلات أصولها.

٤٩ - عدم وضع إجراءات تسجيل المقتنيات في إطار مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر - مع اقتراب الانتهاء من تجديد مبنى الأمانة العامة وغيره من مباني مجمع المقر، من الضروري أن تكون عملية تسليم المهام من مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر إلى إدارة الشؤون الإدارية أكثر رسوخاً بحيث تشمل إعداد قوائم جرد المواد التي جرى توريدها/ تركيبها وقيمتها. وقبلت إدارة الشؤون الإدارية توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بوضع الصيغة النهائية لعملية تسليم الممتلكات غير المستهلكة التي تم اقتناؤها في إطار مشروع

المخطط العام لتجديد مباني المقر. وكانت إدارة الشؤون الإدارية بصدد تنفيذ هذه التوصية، بمساعدة خبير استشاري مستقل.

٥٠ - من شأن تقارير الجرد الشهرية أن تكون ضابطاً أكثر فعالية على دقة قاعدة بيانات الممتلكات غير المستهلكة - افتقرت رقابة إدارة الشؤون الإدارية على الجرد المركزي للممتلكات غير المستهلكة إلى الفعالية بسبب عدم القدرة على القيام بأنشطة الرصد. وإضافة إلى ذلك، فإن تقارير الجرد الشهرية التي وزعت على أمناء سجلات الممتلكات قصد إبراز أية تباينات في تسجيل حركة الممتلكات غير المستهلكة شهرياً (المقتنيات والموجودات المتصرف فيها) مفصلة أكثر من اللازم، مما لا يتيح تيسير استعراض تلك التقارير. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مراجعة إدارة المخزون لعام ٢٠٠٦ بأن يوقع رؤساء الإدارات والمكاتب على تقارير الجرد الشهرية كل ستة أشهر وبأن تجري إدارة الشؤون الإدارية عمليات تفتيش مفاجئة للتحقق من أصناف المخزون من الممتلكات غير المستهلكة لدى الإدارات والمكاتب. غير أن هذه التوصيات لا تزال قيد التنفيذ. وقبلت إدارة الشؤون الإدارية توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تعزز قدرتها على تمكينه من القيام بأنشطة رصد إدارة الممتلكات غير المستهلكة على نحو أكثر فعالية، وذكرت أن توقيت الانتهاء من تلك الأنشطة يتوقف على مدى توافر الموارد المخصصة. ولم تلبّ الطلبات السابقة الموجهة للحصول على تمويل من الدول الأعضاء، وهو ما حال دون تلبية إدارة الشؤون الإدارية لهذه الحاجة الملحة.

## ٢' توصيات هامة

مراجعة استمرارية الأعمال في الأمانة العامة للأمم المتحدة (AH2011/513/02)

٥١ - الحاجة إلى أن تقوم الإدارات باختبار خطة استمرارية الأعمال - بعد مرور عام على صدور خطة استمرارية الأعمال، لم تكن معظم الإدارات/المكاتب قد اختبرت مكونات الخطة لدى كل منها. وقبلت إدارة الشؤون الإدارية توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تكفل قيام الإدارات والمكاتب باختبار المكونات التي تضعها في الخطة الشاملة لاستمرارية الأعمال في الوقت المناسب ورصد تنفيذ التوصيات. وذكرت الإدارة أن فريق العمليات المعني بالأزمات طلب من جميع الإدارات في مقر الأمم المتحدة عام ٢٠١١ اختبار قدرات موظفيها الأساسيين على العمل من بُعد. وتناولت الإدارات أوجه القصور التي تم الوقوف عليها أثناء عمليات الاختبار، وواصلت معالجتها. وسيُطلب من الإدارات إجراء اختبار لقدراتها على العمل من بُعد في عام ٢٠١٢، وسيستعرض تنفيذ هذا الاختبار فريق



كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ خلال اجتماعاته المقررة في الربعين الثاني والرابع من عام ٢٠١٢.

مراجعة حسابات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (AN2011/590/03)

٥٢ - الحاجة إلى تحليل استدامة عمل المستشارين الوطنيين للتصدي للكوارث كنموذج إقليمي - دأب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على الاستعانة بمستشارين وطنيين بهدف التصدي للكوارث في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منذ عام ٢٠٠٦. وكانت الغاية من الاستعانة بالمستشارين بقاؤهم في البلد لمدة معينة من أجل بناء قدرات السلطات الوطنية على التأهب للكوارث والتصدي لحالات الطوارئ. وقاموا أيضا بمساعدة المنسقين المقيمين القطريين وإسداء المشورة إليهم في مجال التأهب للكوارث والتصدي لحالات الطوارئ. غير أن موظفي السلطات الوطنية المسؤولين عن التأهب للكوارث والتصدي لحالات الطوارئ كثيرا ما كان يجري استبدالهم عقب تغيير الحكومات. وبذلك نشأت الحاجة إلى بقاء المستشارين الوطنيين في مجال التصدي للكوارث وقيامهم بتدريب موظفي السلطات الوطنية الجدد. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يجري مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دراسة عن الاستعانة بالمستشارين الوطنيين للتصدي للكوارث لتحديد مدى استدامة عملهم كنموذج إقليمي لبناء القدرات في مجال التأهب للكوارث والتصدي لحالات الطوارئ. وقبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هذه التوصية، وذكر أنه سيجري عام ٢٠١٢ تقييما مستقلا لدوره وأنشطته في مجال التأهب لحالات الطوارئ مع التركيز على مكاتبه الإقليمية، بالنظر إلى أن أنشطة التأهب تمثل جزءا كبيرا من أعمالها.

مراجعة حسابات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مشروع المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان (AN2011/540/01) INT05X73

٥٣ - الحاجة إلى وضع معالم استراتيجية للانسحاب من المشروع - لم تكن هناك أي استراتيجية رسمية للانسحاب من مشروع المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان INT05X73، الذي كان من المقرر أن ينتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وعلى الرغم من أن اقتراح مرحلة ثانية من المشروع للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ كان جاريا، لم يكن من المعلوم بعد ما إذا كان سيتم تمديد المشروع أم لا. وبدون استراتيجية انسحاب واضحة وفي الوقت المناسب، كان هناك احتمال ضياع أصول الملكية الفكرية لدى المشروع، من قبيل المنشورات وأوراق العمل وحلقات العمل والكتيبات وقواعد البيانات على شبكة الإنترنت وشبكات المعارف العالمية والإقليمية وتجميع المعلومات

والموارد عبر الهيئات التشريعية في أنحاء العالم. وقبلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإجراء تقييم نهاية المدة وإعداد استراتيجية للانسحاب من مشروع المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان INT05X73 قبل تمديد فترته أو انتهائها.

مراجعة حسابات أمانة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (AA2011/220/05)

٥٤ - الحاجة إلى ترشيد الاستثمار في مركز الخدمات الإدارية - أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة مركز الخدمات الإدارية لأوروبا باعتباره وحدة تنظيمية تتولى توفير الخدمات الإدارية للمكاتب التي توجد مقرها في أوروبا. غير أن أمانة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض كانت تستعين بخدمات إدارة الموارد المالية والبشرية المقدمة من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، كما أنها استعانت بالخدمات المقدمة من مركز الخدمات الإدارية لأوروبا بشكل انتقائي. وذكرت أمانة الاتفاقية أنها لم تستعن بمركز الخدمات الإدارية لأوروبا حيث كان بإمكانها الحصول على خدمة أسرع مباشرة من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومكتب الأمم المتحدة في جنيف. وذكرت أيضا أمانتا اتفاقيتين أخريين يديرهما برنامج الأمم المتحدة للبيئة في جنيف أنهما لم تستعينا بخدمات مركز الخدمات الإدارية لأوروبا إلا فيما ندر. وقد يؤدي توافر العديد من مقدمي الخدمات في ظل غياب تحليل مقارن للتكاليف والفوائد إلى أوجه من عدم الكفاءة وإهدار الموارد. وأشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن الخدمات التي يقدمها مركز الخدمات الإدارية لأوروبا هي خدمات مكتملة للخدمات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومكتب الأمم المتحدة في جنيف وليست بديلا عنها، لكنه قبل توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإجراء تحليل لتكاليف وفوائد الخدمات التي يقدمها مركز الخدمات الإدارية لأوروبا ومقارنتها بالخدمات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومكتب الأمم المتحدة في جنيف من أجل ترشيد الاستثمار في المركز. ومن المتوقع أن يؤدي تحليل التكاليف والفوائد إلى تبسيط هيكل المركز.

مراجعة شؤون السلامة والأمن في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (AA/2011/211/01)

٥٥ - الحاجة إلى توضيح المسؤولية عن تنفيذ الإجراءات الأمنية - لقد نشأ الخلاف بين دائرة الأمن والسلامة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ودائرة إدارة المرافق حول من يتولى من المكتبين مسؤولية تنفيذ التوصيات الأمنية الواردة في تقرير يتضمن تقييما لمدى كفاية وفعالية الأمن في مرفق المكاتب الجديد في نيروبي. وقبل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإسناد المسؤولية عن تنفيذ التوصيات إلى جهة محددة لضمان اتخاذ الإجراءات وفقا لذلك.

#### (هـ) مخاطر المعلومات

١' توصية بالغة الأهمية

مراجعة استمرارية الأعمال واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (AT2011/801/03)

٥٦ - الحاجة إلى استضافة مركز بيانات رئيسي لشعبة إدارة الاستثمارات في موقع مناسب - لم يكن موقع مركز البيانات الرئيسي التابع لشعبة إدارة الاستثمارات مناسباً لاستضافة ودعم عمليات مركز البيانات الرئيسي. وقد عرّض غياب الموقع والدعم المناسبين لعمليات مركز البيانات الرئيسي شعبة إدارة الاستثمارات لمخاطر جسيمة يمكن أن تحد من قدرتها على الاستمرار في العمل واستعادة القدرة على العمل في غضون فترة زمنية معقولة في حالة انقطاعه. وقبلت شعبة إدارة الاستثمارات توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإكمال العملية المقررة لنقل مركز بياناتها الرئيسي إلى مرفق مناسب لاستضافته على وجه السرعة ووضع تدابير انتقالية لدعم عملياتها الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحفاظ عليها ريثما تتم عملية النقل. وذكرت شعبة إدارة الاستثمارات أنها وافقت، ومعها أمانة الصندوق، على نقل عملياتها الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مركز بيانات أمريكا الشمالية التابع للأمم المتحدة في بيسكاتاوي، نيوجرسي، وأفادت بأن الانتقال سيجري إتمامه بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

#### باء - شعبة التفتيش والتقييم

٥٧ - تستند بدرجة كبيرة خطة عمل شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى نتائج تقييم المخاطر الدورية الذي تجريه الشعبة، ويأخذ في الاعتبار عددا من المؤشرات الأساسية. ومن بين هذه المؤشرات، ظل حجم ميزانية الكيان يمثل ثقلًا كبيرًا. وتضمنت العوامل الأخرى عدد الوظائف، وعدد مراكز العمل، والموارد المنفقة على التقييم، وطائفة من مقاييس الأداء المستمدة من اتفاقات الإدارة العليا وغيرها من المصادر. وإضافة إلى قيام شعبة التفتيش والتقييم بتقييم مخاطر البرامج، فإنها استخدمت عملية تقييم نوعية لتحديد المجالات ذات الأولوية في التقييمات المواضيعية، استنادا إلى تقارير الأمين العام، والموقع الإلكتروني لمجلس الرؤساء التنفيذيين، ومواضيع ستغطي في المؤتمرات القادمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتضمنت المجالات المواضيعية ذات الأولوية العالية المحددة في

الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ سيادة القانون ونظام العدل الداخلي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت شعبة التفتيش والتقييم سبعة تقارير غير متصلة بعمليات حفظ السلام. وترد فيما يلي بعض النقاط البارزة الواردة في أحد التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة.

#### استعراض الإطار التنظيمي لوظيفة الإعلام في الأمانة العامة (A/66/180)

٥٨ - استعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية الإطار التنظيمي لوظيفة الإعلام في الأمانة العامة استجابة لطلب الأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٢. ووثق الاستعراض الإطار التنظيمي لوظيفة الإعلام في الأمانة العامة، بما في ذلك الموارد المخصصة لوظيفة الإعلام، في الأمانة العامة وفي مراكز العمل والبعثات الميدانية والكيانات التابعة لها.

٥٩ - ويمثل الإعلام وظيفة شاملة تُنفذ على نطاق الأمانة العامة، وتشمل جميع الأنشطة التي تذكى الوعي العام. تمثل الأمم المتحدة، وأنشطتها وأهدافها وإنجازاتها. وقد اتسع. مرور الوقت نطاق هذه الوظيفة التي اضطلعت بها في البداية إدارة شؤون الإعلام ليشمل أعمالاً تضطلع بها برامج ومكاتب وإدارات وبعثات أخرى في سياق الترويج لولايات كل منها وأنشطتها ذات الصلة. وبينت نتائج الاستعراض أن هناك ما مجموعه ٢ ١١٣ وظيفة، مكرسة لوظيفة الإعلام على نطاق الأمانة العامة، مع وجود غالبية تلك الوظائف، أي ٧٤ في المائة من مجموع الوظائف، أو ١ ٥٧١ وظيفة، خارج المقر، في مكاتب أخرى وفي البعثات الميدانية. ومُؤت هذه الوظائف من مصادر مختلفة من الميزانية: ٤٨,٣ في المائة من الميزانية العادية؛ و ٣٨,٩ في المائة من ميزانية حفظ السلام؛ و ١٢,٤ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية؛ و ٠,٠٤ في المائة من حساب الدعم لحفظ السلام.

٦٠ - ورغم أن إدارة شؤون الإعلام هي الإدارة الرئيسية المخصصة للاضطلاع بوظيفة الإعلام، فإنها غير مكلفة بدور رسمي لتنسيق هذه الوظيفة على نطاق الأمانة العامة. ويضطلع بالتنسيق الرسمي للإعلام على نطاق المنظومة فريق الأمم المتحدة للاتصالات، بينما يجري التنسيق بصورة غير رسمية بين كيانات الأمانة العامة، بما في ذلك مع إدارة شؤون الإعلام، وكذلك مع شبكات مخصصة أخرى غير رسمية. وكان محور جميع جهود التنسيق هو منع الازدواجية في العمل، وتوفير الوقت، وضمان نقل رسالة مشتركة، وقد رأت جهات التنسيق أن عملية التنسيق قد جرى بكفاءة.

٦١ - وقد أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تقوم إدارة شؤون الإعلام بوضع خطة عمل تأخذ في الاعتبار الأدوار والمسؤوليات المتصلة بتنسيق وظيفة الإعلام في الأمانة العامة، وعرض هذه الخطة على لجنة الإعلام، ومن ذلك ما يلي: دور إدارة شؤون الإعلام ودور الكيانات الأخرى في الأمانة العامة؛ أولويات أي أنشطة في مجال التنسيق؛ ضرورة

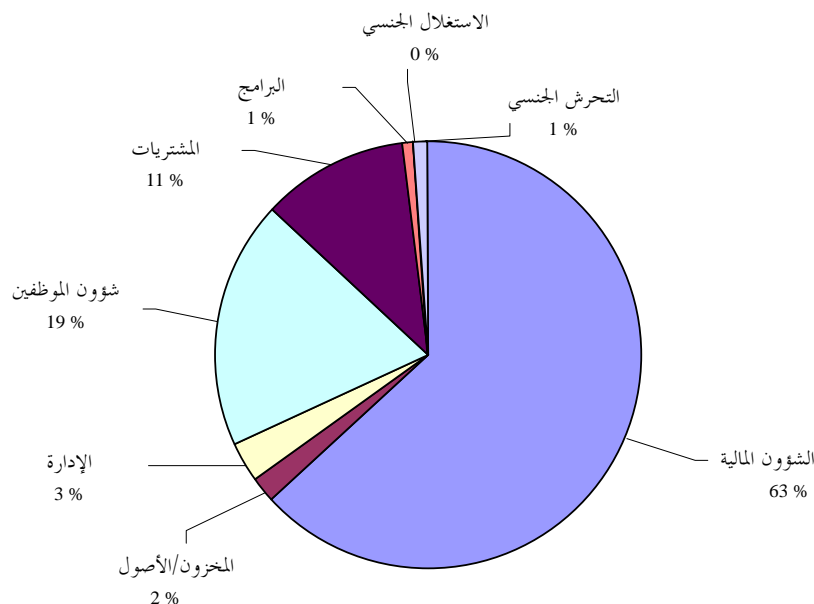
وضع خطة استراتيجية للإعلام والاتصالات في الأمانة العامة تحدد الرؤية والقضايا العامة المشتركة ذات الأولوية، وتتناول أولويات الأمين العام ورؤيته فيما يتعلق بوظيفة الإعلام؛ الحاجة إلى تعهد بيانات بشأن الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف مع تخصيص رتب وظيفية ومصادر تمويل للإعلام، على النحو المبين في التقرير. ولم تتفق إدارة شؤون الإعلام مع الرأي القائل إن وجود خطة استراتيجية سيتيح للمنظمة التواصل بفعالية أكبر. وأشارت كذلك إلى أن الهيكل الحالي، الذي يجمع بين سياسة طويلة الأجل للاتصالات تحظى بموافقة الأمين العام مع أولويات وحملات في مجال الاتصالات على المدى القصير، يمثل نهجا عمليا ومرنا. فهو يتيح للمنظمة أن تستجيب للولايات طويلة الأجل والأخبار العاجلة على حد سواء. وذكر المكتب التنفيذي للأمين العام أن تحديد الرؤية والمسائل العامة ذات الأولوية هو دور الأمين العام وأن إدارة شؤون الإعلام بحاجة إلى موارد مكرسة لها تمكنها من دعم المكتب التنفيذي للأمين العام في وضع خطة استراتيجية للاتصالات تستهدف تنفيذ تلك الأولويات.

## جيم - شعبة التحقيقات

٦٢ - تجري شعبة التحقيقات تحقيقات في المسائل غير المتصلة بحفظ السلام من خلال محققين يعملون في نيويورك ونيروبي وفيينا. وخلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، عُرضت على الشعبة ٢٥٢ مسألة تتعلق بموظفين في عمليات غير متصلة بحفظ السلام. وتمثل تلك الادعاءات ٤٣ في المائة من مجموع المسائل التي عرضت على الشعبة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وعقب قيام لجنة استلام طلبات التحقيق بتقييم الادعاءات، أسندت ١٢٣ ادعاء داخليا إلى أحد المحققين للتحقيق فيها، وأحيل ٦٨ ادعاء إلى إدارات/مكاتب أخرى للتحقيق، وحفظ ٨٩ ادعاء للعلم<sup>(٤)</sup>.

(٤) تتضمن هذه الأرقام الادعاءات الواردة قبل الفترة المشمولة بالتقرير التي اتخذ إجراء حيالها أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

الشكل السابع  
التحقيقات المبينة على ادعاءات في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى  
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، حسب الفئة



١ - التقارير عن التحقيقات الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٦٣ - صدر إجمالاً ٢٧ تقريراً عن التحقيقات غير المتصلة بعمليات حفظ السلام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووردت في ١٧ تقريراً من هذه التقارير أدلة على الادعاءات، بينما لم ترد أدلة في ١٠ تقارير منها.

الجدول ٣

التحقيقات المكتملة غير المتصلة بعمليات حفظ السلام في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

النتيجة	عدد التقارير
حالات ثبتت بالأدلة	١٧
حالات لم تثبت بالأدلة	١٠

## الجدول ٤

التقارير عن التحقيقات غير المتصلة بعمليات حفظ السلام الصادرة حسب السنة المالية  
في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

الفئة	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١
الشؤون المالية	٧	١٦	٧	٨
المخزون/الأصول	٢	٢	٣	١
الإدارة	٥	٣	٩	١
شؤون الموظفين	٥٥	٦٦	١٥	٨
المشتريات	٨	٨	٧	٧
البرامج	صفر	١	٢	صفر
الاستغلال الجنسي	١	٢	١	١
التحرش الجنسي	صفر	صفر	١	١
المجموع العام	٧٨	٩٨	٤٥	٢٧

٦٤ - وتشمل الأمثلة عن الادعاءات الثابتة بالأدلة حالات تفيد بما يلي: (أ) فرض موظف أقدم سيطرته على عملية طلب عطاءات لإرساء العطاء على بائع سبق حذف اسمه من قائمة الأمم المتحدة للبائعين. ولا تزال هذه القضية قيد النظر في قسم القانون الإداري؛ (ب) قام شخص كان يعمل موظفاً في مكتب آخر تابع للأمم المتحدة بالتأثير في إرساء عقد على شركة كانت له به صلات سابقة كمالك لها؛ وقد أنهيت خدمة الموظف من المنظمة؛ (ج) قام موظف أقدم بالتلاعب في عملية التوظيف لتأمين تعيين صديق شخصي له؛ (د) لم يلتزم أحد البائعين المتعاملين مع الأمم المتحدة بشروط اتفاقات استئجار الطائرات بالتصديق زوراً على وثائق تتعلق بإشعارات لطواقم الطائرات.

## سادساً - متطلبات التقارير المطلوب تقديمها

## ألف - المخطط العام لتجديد مباني المقر

٦٥ - وفقاً لقرار الجمعية العامة ٨٧/٦٢، يضطلع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالمسؤولية عن تقديم التقارير عن أنشطة قسم مراجعة حسابات المخطط العام لتجديد مباني المقر. وخصص المكتب اثنين من مراجعي الحسابات لمراجعة حسابات عمليات المخطط العام لتجديد مباني المقر. ولا يزال النهج المعتمد قائماً على أساس تقييم المخاطر، وهو ما يتطابق مع نهج مراجعة الحسابات الذي تعتمده شعبة المراجعة الداخلية للحسابات.

٦٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، غطت أعمال مراجعة الحسابات عمليات المشتريات وإدارة العقود والإدارة المالية وإعداد التقارير.

٦٧ - وقُدِّم تقرير إلى الجمعية العامة عن مراجعة حسابات عملية إدارة المشتريات والعقود المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، بما في ذلك أوامر التغيير (A/66/179). وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى نتيجة مؤداها أن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أنشأ هيكلًا مناسبًا في مجال الرقابة الداخلية، مع الفصل بين الواجبات، لاستعراض المقترحات المتعلقة بالسعر الأقصى المضمون وتقييمها من أجل تعزيز الحصول على القيمة المثلى. غير أن الضوابط وحفظ السجلات المتعلقة بعملية إبرام العقود التجارية التي تجريها، شركة سكانسكا، الموكّل إليها إدارة أعمال التشييد، تحتاج إلى تحسين بغية كفالة شفافية عملية الشراء ونزاهتها. وأوصى المكتب بأن تقوم إدارة الشؤون الإدارية بتحسين الرقابة على شركة سكانسكا وأن تصدر إليها تعليمات بتحسين حفظ السجلات. وقبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصيات، واتخذ مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ومكتب خدمات الدعم المركزية إجراءات عاجلة للتنبيه على شركة سكانسكا باتباع الإجراءات اللازمة.

٦٨ - وأنشأ الأمين العام المساعد، مكتب خدمات الدعم المركزية، لجنة استعراض إرساء العقود لتجري استعراضًا تقنيًا لأوامر التغيير واستعراضًا لمدى امتثال التعديلات المدخلة على العقود. غير أن اللجنة كان أمامها عدد كبير متراكم من الحالات المطلوب استعراضها، وكان ثمة حاجة إلى النظر من جديد في ترتيبات العمل لكفالة أهمية عمل الرقابة الذي تقوم به اللجنة بأثر رجعي. وعقب عملية مراجعة الحسابات، ذكر مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ما يلي:

”استأنفت لجنة استعراض إرساء العقود عملها ولا تزال تنظر في الحالات، متخذة تحليل تقييم المخاطر أساسًا لتحديد أولويات عملها. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، كان قد جرى إنجاز جزء كبير من الحالات المتراكمة“.

- في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عُيِّن رئيس جديد وأمانة جديدة.
- بالتشاور مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة إدارة المخاطر في المؤسسة، قررت لجنة استعراض إرساء العقود اتباع نهج استراتيجي قائم على تقييم المخاطر في استعراض الحالات. وقد كُلفت اللجنة باستعراض ٢٣٤ تعديلًا (٢٦ في المائة) بقيمة ٨٧٤ ٨٨١ ٣١٤ دولارًا تمثل ٣٥ في المائة من القيمة الكلية لجميع التعديلات.
- من أجل تعظيم منافع عملية الاستعراض، وضعت لجنة استعراض إرساء العقود خريطة شدة المخاطر لتحديد تعديلات العقود التي تشكل أكبر خطر على المنظمة.



وجرى الآن إنشاء خرائط شدة المخاطر العالية بالنسبة لجميع العقود التي تقع ضمن اختصاص اللجنة.

• قررت اللجنة أنها ستنتظر في حالات المخاطر (تعديلات العقود التي تمثل زيادة قدرها ١٠ في المائة على الأقل على قيمة العقد الأصلي) باعتبارها مسألة أولوية. ويصل عدد التعديلات الواقعة في هذه الفئة إلى ١١٩ تعديلاً أو ٥١ في المائة من مجموع التعديلات رهنا باستعراض اللجنة لها. وتصل قيمة التعديلات المذكورة نحو ٢٠٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

• في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢، كانت اللجنة قد استعرضت ما مجموعه ٣٤ تعديلاً تصل قيمتها الكلية إلى نحو ٧٣ مليون دولار. ويشمل ذلك جميع التعديلات المدخلة على عقد شركة سكانسكا بشأن الطابق السفلي ومبنى المرج الشمالي للمؤتمرات ومبنى المؤتمرات والنصف الأول من عقد سيسكا باء. ومن الجدير بالذكر أن أحد التعديلات يتضمن عدة أوامر تغيير استعرضت بصفة مستقلة في إطار حالة واحدة.

• خلال الفترة كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه، اجتمعت لجنة استعراض إرساء العقود مرتين لإجراء مناقشات أولية (بشأن ما سيجري عمله مستقبلاً وبشأن المنهجية اللازمة للنهج القائم على تقييم المخاطر)، وأربع مرات في جلسات رسمية لاستعراض التعديلات المدخلة على العقود. وأجريت أيضاً مناقشات بالوسائل الإلكترونية لبعض الحالات.

• عُرض النهج الجديد القائم على تقييم المخاطر على الأمين العام المساعد لمكتب خدمات الدعم المركزية وقُبل. وجرى حتى الآن التوقيع على ثلاثة محاضر جلسات لعام ٢٠١٢ (تناولت العقد مع شركة سكانسكا بشأن الطابق السفلي والجزء الأول من عقد شركة سيسكا باء، ومبنى المؤتمرات في المرج الشمالي). ولم تقدم بعد محاضر الجلسات بشأن مبنى المؤتمرات.

٦٩ - وأشارت مراجعة الحسابات أيضاً إلى أن أسباب الشروع في أوامر التغيير لم تكن في ذلك الوقت مشروحة بالقدر الكافي. وأوصى المكتب بأن تسجل التبريرات والمساءلات بصورة واضحة. وقبل مكتب خدمات الدعم المركزية ومكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ما يخص كلا منهما من التوصيات المقدمة نتيجة مراجعة الحسابات المذكورة.

٧٠ - وتناولت عملية مراجعة حسابات ميزنة مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر وتقديم التقارير المالية والمدفوعات (AC2010/514/04، المؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠١١)

عرض المعلومات المالية عن المخطط العام لتجديد مباني المقر والتأثيرات التي يمكن أن تترتب على الميزانية من جراء المخاطر وحالات عدم التيقن التالية التي يواجهها المشروع:

- التكاليف المرتبطة بالمشروع
- التغيرات في النطاق أو التغيرات اللازمة نتيجة مسائل تقنية غير منظورة
- إعادة الموظفين إلى أماكن عملهم مع بدء انتهاء المخطط العام لتجديد مباني المقر
- المناخ الاقتصادي

٧١ - وانتهى مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن حالات عدم التيقن يمكن أن تسفر عن الإفراط في إنفاق الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر. ومن الأمور ذات الدلالة الكبيرة أنه إذا أضيفت التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكلفة مركز البيانات الثانوي إلى النطاق الأصلي للمخطط العام لتجديد مباني المقر، كان التجاوز المتوقع في الإنفاق سيرتفع من ٨٠,١ مليون دولار سيرتفع إلى ٢٥٩,٤ مليون دولار وقت إجراء مراجعة الحسابات.

٧٢ - وقد قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية توصيات فيما يتعلق بعرض المعلومات المالية على الجمعية العامة. ووافق وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية على أن التقرير المرحلي السنوي التاسع بشأن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر ينبغي أن يتضمن خيارات لتمويل التكاليف المرتبطة بالمشروع ونسقا لعرض التجاوزات في التكاليف بصورة واضحة. كذلك، ذكر المدير التنفيذي للمخطط العام لتجديد مباني المقر أنه ستُقدم إلى الجمعية العامة (أ) المقترحات المتعلقة بمسارات العمل التي ستتبع فيما يتعلق بمكتبة داغ همرشولد والمطعم ومركز المؤتمرات في المرج الشمالي؛ (ب) المخاطر التقنية وحالات عدم التيقن الرئيسية إلى جانب مدى احتمال حدوثها وما قد تحدثه من آثار في التكاليف. وأدجت أيضا التغيرات الموصى بها في التقرير المرحلي السنوي التاسع.

٧٣ - وفي آذار/مارس ٢٠١٢، أبلغ مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر الجمعية العامة أن العجز الذي سبق إبلاغه ومقداره ٢٨٤ مليون دولار ارتفع إلى ٤٣٣ مليون دولار. وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٨/٦٦ المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة حسابات أعمال التشييد في المخطط العام لتجديد مباني المقر بصورة تقنية متعمقة، مشددة على الظروف التي أدت إلى التجاوز المتوقع في التكاليف البالغ ٤٣٣ مليون دولار، وإبلاغ النتائج إلى الجمعية العامة في بداية الجزء الرئيسي من دورتها السابعة والستين.

٧٤ - وبعد عملية شراء بالعروض التنافسية، قبل مقترح مقدم من شركة للخدمات المهنية لإجراء مراجعة تقنية متعمقة لحسابات أعمال التشييد، تستهدف بصفة رئيسية تحديد الأسباب الجذرية للعجز البالغ ٤٣٣ مليون دولار، والتدابير التي يمكن اتخاذها لتحقيق وفورات في التكاليف، وسبل إبقاء التكاليف المتوقعة ضمن حدود الميزانية. وتتضمن مراجعة الحسابات التقنية لأعمال التشييد ١٣ مهمة محددة عرفها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وهي مدرجة على جدول زمني لإبلاغها إلى الجمعية العامة في الوقت المحدد.

## باء - لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

٧٥ - وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٧٠/٥٩ و ٢٧١/٥٩، يعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية تفاصيل أنشطته الرقابية المتعلقة بلجنة الأمم المتحدة للتعويضات في الفترة المشمولة بالتقرير.

٧٦ - وقد خصصت لجنة التعويضات مبلغا قدره ٥٠.٠٠٠ دولار سنويا لموارد المراجعة الداخلية للحسابات. وفي عام ٢٠١١، استخدم المكتب الموارد اللازمة لمراجعة حسابات مدفوعات المطالبات التي سددتها لجنة التعويضات عن الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠١١. وقد صدر تقرير مراجعة الحسابات (AE2011/820/01) الذي تجري مناقشته أدناه في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وبالإضافة إلى عرض المستجدات في المرحلة التي بلغت عملية المطالبات إلى الجمعية العامة، يتضمن التقرير أيضا رأيا بشأن مدى كفاية وفعالية الضوابط الداخلية التي تنظم تلقي العائدات المناسبة اللازمة لصندوق التعويضات.

٧٧ - وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢، كانت لجنة التعويضات قد دفعت ٣٦,٤ بليون دولار من أصل مجموع مدفوعات التعويضات البالغ ٥٢,٤ بليون دولار، وبذلك يتبقى رصيد من التعويضات غير المسددة قدره ١٦ بليون دولار، منها ستة مبالغ تعويضية كبيرة مستحقة السداد إلى الكويت. ويتلقى صندوق التعويضات خمسة في المائة من عائدات تصدير النفط العراقي، وفقا لما يقتضيه قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والقرارات اللاحقة الصادرة عن المجلس، وآخرها القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠). وتواصل اللجنة صرف مدفوعات التعويضات ورصد المشاريع البيئية التي تنفذها الحكومات المشاركة بأموال تُمنح لقاء الأضرار البيئية في إطار برنامج اللجنة لمتابعة التعويضات البيئية.

٧٨ - مراجعة حسابات مدفوعات التعويضات التي سددتها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات عن الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠١١ (AE2011/820/01) - خلصت مراجعة الحسابات إلى أن عمليات الحوكمة وضبط المخاطر والرقابة الداخلية التي تضطلع بها لجنة التعويضات فيما يتعلق بتنظيم المتحصلات والصرفيات المتعلقة بصندوق التعويضات

كانت مرضية خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١١، نقلت وظيفة الرقابة في صندوق تنمية للعراق من المجلس الدولي للمشورة والمراقبة إلى لجنة الخبراء الماليين، وتحولت آلية التمويل تدريجياً إلى آلية لاحقة لصندوق التنمية. وأثارت مراجعة الحسابات ضرورة قيام لجنة التعويضات بكفالة دقة الإيرادات المستقبلية التي سيجري إيداعها في صندوق التعويضات، بما في ذلك من خلال وضع إجراءات لتقدير واستلام نسبة الخمسة في المائة من قيمة المبيعات غير النقدية من المنتجات النفطية.

٧٩ - وفي الدورة الثالثة والسبعين لمجلس الإدارة، المعقودة في الفترة من ١ إلى ٣ أيار/مايو ٢٠١٢، أبلغ رئيس لجنة الخبراء الماليين مجلس الإدارة أن وزارة المالية العراقية وافقت على الآلية الخاصة بتقدير وتحويل خمسة في المائة من قيمة المعاملات غير النقدية، ونتيجة لذلك، جرى تحويل مبلغ قدره ١٠٩,٩ ملايين دولار إلى صندوق التعويضات في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠). وأشار مجلس الإدارة في استنتاجاته إلى ارتياحه إزاء استمرار تحويل نسبة الخمسة في المائة من عائدات النفط العراقي إلى الصندوق منذ انتقال مهمة الإشراف إلى لجنة الخبراء الماليين، وإزاء علاقة العمل الإيجابية التي تقيمها لجنة التعويضات مع لجنة الخبراء. ووجه مجلس الإدارة كذلك أمانة لجنة التعويضات إلى مواصلة العمل بانتظام مع لجنة الخبراء فيما يتعلق بجميع آليات السداد والحاسبة وإبلاغ مجلس الإدارة أولاً بأول بأي تطورات.

## جيم - تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا وفي مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

٨٠ - وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٦٣، يتولى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مسؤولية تقديم تقارير عن الأنشطة المتصلة بتشبيد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأديس أبابا وفي مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

٨١ - وقد أجرى المكتب مراجعة لحسابات تشييد مرافق جديدة للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (AP2011/710/01) وأصدر تقريراً عن مراجعة الحسابات في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٢. وخلصت مراجعة الحسابات إلى أن عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة المدققة كانت مرضية جزئياً فيما يختص بتوفير ضمانات معقولة بشأن فعالية التنظيم والتنفيذ في مشروع التشييد في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٨٢ - وكان ثمة نقص في ملاك فريق المشروع من الموظفين، حيث كانت اثنتان من وظائف المشروع الست شاغرتين منذ بدء التشييد في أيار/مايو ٢٠١٠. وأسهم ذلك في وقوع عبء عمل مفرط على كاهل مدير المشروع، وعرض فعالية إدارة المشروع والرقابة عليه للخطر. واتخذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراءات مبكرة لشغل الوظائف.

٨٣ - وأفضت الخلافات بين المقاول واستشاريي المشروع فيما يتعلق بحالات تفتقر إلى الدقة في كشف الكميات إلى خصم مبلغ قدره ٢٦٣ ٠٠٠ دولار من فاتورة المقاول. وبالإضافة إلى ذلك، استغرق الأمر ستة أشهر لتحديد المبلغ الصحيح الواجب سداذه. وكان هناك خطر إمكانية تعريض العلاقات مع المقاول للخطر. وعلى أساس توصية من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتشاور مع مكتب الشؤون القانونية، بتسوية فاتورة المقاول بشكل كامل. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا أن المقاول لم يكن يقدم وفقا للعقد فواتير شهرية. وعلى أساس توصية من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تشترط اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الآن تقديم الفواتير كل شهر.

٨٤ - وبالإضافة إلى ذلك، لم يتضمن التصميم الجديد لمرافق المكاتب آلات تصوير وغيرها من الميزات التي كان ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من التصميم. ومن شأن إعادة إدخال تلك السمات الأمنية لاحقا تكبد تكاليف إضافية إذا لم تتخذ إجراءات لإدخالها أثناء التشييد. وأوصى المكتب بأن يظل رئيس دائرة الأمن والسلامة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا على علم بمشاريع التشييد المستقبلية، وأن تقدم له المشورة الكفيلة بإدماج السمات الأمنية الأساسية في المشاريع خلال مرحلة التصميم. وقبلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التوصية وذكرت أنها ستكفل، فيما يتعلق بالمشاريع المستقبلية، إدماج السمات الأمنية الأساسية في تصميم المشروع. وتشارك الآن دائرة الأمن والسلامة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشاركة كاملة في تصميم وتنفيذ السمات الأمنية الداخلية والخارجية للمبنى.

٨٥ - وأجرى المكتب مراجعة لحسابات تشييد مرافق إضافية للمكاتب في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (AC2010/211/01) وأصدر تقريراً عن مراجعة تلك الحسابات في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وخلصت مراجعة الحسابات إلى أن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وضع ضوابط فعالة لدى التخطيط للمشروع وتنفيذه، بدعم من مقر الأمم المتحدة. وقد أُنجز تشييد المرافق الجديدة للمكاتب في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وفقا للجدول الزمني. وظل مجموع تكاليف المشروع في حدود المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة في القرار ٦٣/٢٦٣ عام ٢٠٠٨ وهو ٢٥,٣ مليون دولار. غير أنه لم يجر الالتزام تماما بقواعد المشتريات في عقد استهدف تصميم وتوريد وتركيب وصيانة نظام توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بتكلفة قدرها ١,٣ مليون دولار، وذلك لأنه اعتبر تبرعا جزئيا انطوى على تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف. وقبل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي توصية المكتب بأن يكفل تنفيذ أعمال المشتريات وفقا للمتطلبات. وطلبت إدارة الشؤون الإدارية إلى مدير شؤون الإدارة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي تقديم محتويات الملف المتعلق بشراء العقد لمراجعته بهدف تحديد العناصر المخالفة للإجراءات المعمول بها.

## المرفق

## ملحة عامة عن متطلبات إعداد التقارير الصادر بها تكليف

ترد في الوثائق أدناه فئات المعلومات المقرر تضمينها في التقارير السنوية للمكتب:

- (أ) نشرة الأمين العام ST/SGB/273، الفقرة ٢٨:
- ١' وصف للمشاكل والانتهاكات وأوجه القصور الجوهرية وتوصيات المكتب بشأنها؛
- ٢' التوصيات التي لم يوافق عليها الأمين العام؛
- ٣' التوصيات الواردة في التقارير السابقة عن الإجراءات التصحيحية غير المنجزة (انظر A/67/297 (Part I)/Add.1، عند الاقتضاء)؛
- ٤' قرار من الفترة السابقة منقح من الإدارة؛
- ٥' التوصيات التي لم يجر التوصل إلى اتفاق بشأنها مع الإدارة أو التي لم تقدم بشأنها المعلومات أو المساعدة المطلوبة (انظر A/67/297 (Part I)/Add.1، عند الاقتضاء)؛
- ٦' قيمة الوفورات في التكلفة الموصى بها والمبالغ المستردة (انظر A/67/297 (Part I)/Add.1)؛
- (ب) قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٥٦:
- ١' المعلومات المتعلقة بمعدل تنفيذ توصيات فترات الإبلاغ الثلاث السابقة (انظر A/67/297 (Part I)/Add.1)؛
- ٢' المعلومات المتعلقة بتأثير إعادة تنظيم المكتب في أعماله؛
- ٣' تقديم تقارير مستقلة عن التوصيات المنفذة، والتوصيات التي هي في طور التنفيذ، والتوصيات غير الجاري تنفيذها، وأسباب عدم تنفيذها (انظر A/67/297 (Part I)/Add.1)؛
- (ج) قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧ و ٢٨٢/٦٠: تقديم تقارير عن أنشطة الرقابة المضطلع بها خلال مراحل مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر في سياق التقارير السنوية المقدمة من المكتب؛

(د) قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٩ و ٢٧١/٥٩: إجراء الرقابة الداخلية على كامل عملية المطالبات المتعلقة بلجنة الأمم المتحدة للتعويضات وتقديم تقارير منتظمة عن ذلك في سياق التقارير السنوية المقدمة من المكتب؛

(هـ) قرار الجمعية العامة ٢٧٢/٥٩: اشتراط تضمين التقارير السنوية عناوين وملخصات موجزة لجميع تقارير المكتب الصادرة خلال العام (انظر A/67/297 (Part I)/Add.1)؛

(و) قرار الجمعية العامة ٨٧/٦٢: الطلب من المكتب أن يكفل إجراءات فعالة لمراجعة حسابات مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر وأن يقدم إلى الجمعية العامة كل تقاريره المتعلقة بتنفيذه؛

(ز) قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٦٣: الطلب من المكتب أن يكفل إجراءات فعالة لمراجعة حسابات تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأديس أبابا وفي مكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛

(ح) قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٦: تشجيع المكتب على أن يواصل، في إطار التحليل الذي يقدمه في تقاريره السنوية المقبلة، تحديد الاتجاهات العامة والتحديات الاستراتيجية التي تنشأ بمرور الوقت فيما يتعلق بالرقابة الداخلية في الأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم آخر ما يستجد من معلومات عن جميع التوصيات البالغة الأهمية، مع مراعاة فئة المخاطر والموعد المقرر للتنفيذ والمكتب المعني الذي تتعين مساءلته عن ذلك التنفيذ.